ملف صحفي حقوقي

جمعية البحرين
لمراقبة حقوق الإنسان
Bahrain Human Rights Watch Society
BHRWS

ملك التسامح

ALWATAN
الوطن
لكل الوطن
سوليدرتي SOLIDARITY
تأمين لكل البحرين

إمساكية شهر رمضان
رمضان مبارك
الفجر: ٠٤:٠٠ ص
المغرب: ٠٥:٥٩ م

20 صفحة | السنة 19 | العدد 4695 | الثلاثاء 30 رمضان 1445هـ | Tue 09 Apr 2024 | www.alwatannews.net | رقم التسجيل (CAWAN 630) | 220 فلس بقية الدول | 6 084010 310018

بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي الملك مقاليد الحكم وتزامناً مع عيد الفطر

العفو عن 1584 محكوماً بمرسوم ملكي شامل

جلالة الملك المعظم

أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، القائد الأعلى للقوات المسلحة، مرسوماً ملكياً سامياً شاملاً للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك، حيث بلغ عدد المشمولين بالعفو السامي 1584 محكوماً.

ويأتي العفو السامي، انطلاقاً من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص.

ولي العهد يوجّه لتوفير برامج تدريبية وفرص عمل للمشمولين بالعفو الملكي

وجّه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وزارة العمل لتوفير برامج تدريبية وعرض فرص عمل للمشمولين بالعفو الملكي السامي، من أجل تحملهم المسؤولية المجتمعية المناطة بهم بالمساهمة في المسيرة الوطنية لبناء والتنمية.

ووافق المجلس خلال جلسته أمس، برئاسة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على مذكرة مجلس الخدمة المدنية، حول إعادة هيكلة عدد من الوزارات والجهات الحكومية بهدف تحسين الأداء وزيادة الكفاءة. 04

العفو الملكي جَعَلَ العبدَ عيدَين

10-8-7-6-5-3

وزير الصناعة: تطبيق تنظيم التجارة على الطلبات الجديدة للموزّع المعتمد

17

كلمة الوطن

لطالما ارتكزت الرؤية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظّم حفظه الله ورعاه، على تعزيز وترسيخ القيم الإنسانية النبيلة وبث روح التسامح والتلاحم، والحفاظ على منظومة الأسرة من خلال توفير أطر الحياة الكريمة بجميع مقوماتها.

ويؤكد ويرسّخ ذلك، المرسوم الملكي الصادر بالعفو الشامل عن 1584 محكوماً في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، والذي يحمل في طياته فيضاً من المشاعر الأبوية الحانية والكريمة، التي تنبثق عنها قيم التسامح والتعاسك المجتمعي ولمّ الشمل، وهو ما يُضاف لسلسلة ممتدة من العفو الملكي في الأعياد والمناسبات الوطنية، ليكون فرصة حقيقية للمشمولين بذلك العفو للمساهمة في بناء ورفعة هذا الوطن.

وإننا لنعتز ونفتخر بالمبادرات السامية التي عززت من جهود تطوير منظومة العدالة الإصلاحية، عبر تأهيل وإعادة دمج المحكومين في المجتمع، والتي تعكس الرصيد الواسع الذي تزخر به المملكة في ريادتها تجاه حفظ وحماية حقوق الإنسان، والارتقاء به ليكون عنصراً فاعلاً ومساهماً إيجابياً في مسيرة التنمية والازدهار.

أسمى آيات التهاني والتبريكات
نرفعها إلى مقام
حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك البلاد المعظم
حفظه الله ورعاه
وإلى صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله ورعاه
وإلى حكومة وشعب البحرين الوفي
بمناسبة
عيد الفطر المبارك
أعاده الله على الجميع
باليمن والخير والبركات

جيبك GPIC
25 YEARS

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في
شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات

ملك التسامح

فيصل فولاذ

الأمين العام لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان

إن العهد الإصلاحي لجلالة الملك المعظم حمد بن عيسى آل خليفة (ملك التسامح)، هو عهد «العفو الملكي» بامتياز، من خلال طرح العديد من المبادرات الإنسانية التي تتيح المجال أمام المحكوم عليهم إعادة الاندماج في المجتمع كمواطنين صالحين مساهمين في عملية التنمية الشاملة بالمملكة، ومنها مبادرة «التدابير والعقوبات البديلة والسجون المفتوحة»، تلك المبادرات التي تنفرد بها البحرين على المستويين الخليجي والعربي. كما أنوه في الوقت نفسه بتوجيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بتوفير برامج تدريبية وعرض فرص عمل للمشمولين بالعفو الملكي السامي، مشددًا على أنه يجب على المستفيدين بالعفو الملكي الشامل أن يعملوا على فتح صفحة جديدة في حياتهم والعمل على خدمة الوطن. وأضاف أن مبادرات العفو الملكي تتزامن مع دعم ومساندة الآليات الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة، ممثلة في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ووحدة التحقيق الخاصة، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، والأمانة العامة للتظلمات، وجميعها آليات وطنية تُعنى بتوفير كل الضمانات اللازمة لحماية حقوق السجناء وتوفير الرعاية الكاملة لهم في مراكز الإصلاح والتأهيل المختلفة.

ALAYAM الأيام

بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم وتزامنًا مع عيد الفطر... مرسوم ملكي شامل بالعفو عن 1584 محكومًا

• العفو الملكي يشمل محكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية
• العفو السامي يأتي انطلاقًا من حرص جلالة الملك على تماسك وصلابة المجتمع والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي

أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم، القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله ورعاه، مرسومًا ملكيًا ساميًا شاملًا للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك. حيث بلغ عدد المشمولين بالعفو السامي (1584) محكومًا.

ويأتي العفو السامي، انطلاقًا من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص.

وكالة أنباء البحرين
Bahrain News Agency

بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم وتزامنا مع عيد الفطر... مرسوم ملكي شامل بالعفو عن 1584 محكومًا

• العفو الملكي يشمل محكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية
• العفو السامي يأتي انطلاقًا من حرص جلالة الملك المعظم على تماسك وصلابة المجتمع والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي

أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم، القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله ورعاه، مرسومًا ملكيًا ساميًا شاملًا للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك. حيث بلغ عدد المشمولين بالعفو السامي (1584) محكومًا.

ويأتي العفو السامي، انطلاقًا من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص.

أخبار الخليج

بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم وتزامنا مع عيد الفطر... مرسوم ملكي شامل بالعفو عن 1584 محكومًا

• العفو الملكي يشمل محكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية
• العفو السامي يأتي انطلاقًا من حرص جلالة الملك المعظم على تماسك وصلابة المجتمع والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي

أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم، القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله ورعاه، مرسومًا ملكيًا ساميًا شاملًا للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك. حيث بلغ عدد المشمولين بالعفو السامي (1584) محكومًا.

ويأتي العفو السامي، انطلاقًا من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص.

بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم وتزامنا مع عيد الفطر... مرسوم ملكي شامل بالعفو عن 1584 محكومًا

• العفو الملكي يشمل محكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية
• العفو السامي يأتي انطلاقًا من حرص جلالة الملك المعظم على تماسك وصلابة المجتمع والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي

أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم، القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله ورعاه، مرسومًا ملكيًا ساميًا شاملًا للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك. حيث بلغ عدد المشمولين بالعفو السامي (1584) محكومًا.

ويأتي العفو السامي، انطلاقًا من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص.

الوطن

بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم وتزامنا مع عيد الفطر... مرسوم ملكي شامل بالعفو عن 1584 محكومًا

• العفو الملكي يشمل محكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية
• العفو السامي يأتي انطلاقًا من حرص جلالة الملك المعظم على تماسك وصلابة المجتمع والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي

أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم، القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله ورعاه، مرسومًا ملكيًا ساميًا شاملًا للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك. حيث بلغ عدد المشمولين بالعفو السامي (1584) محكومًا.

ويأتي العفو السامي، انطلاقًا من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص.

الشرق الأوسط

عفو ملكي في البحرين عن 1584 محكوماً

أصدر الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، اليوم (الاثنين)، مرسوماً ملكياً بالعفو عن 1584 سجيناً من المحكومين في قضايا جنائية، وكذلك محكومون في قضايا «إثارة الشغب»، حسبما ذكرت وكالة الأنباء البحرينية.

وقالت الوكالة، إن عاهل البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة أصدر بمناسبة اليوبيل الفضي لتوليه مقاليد الحكم، وتزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك، «عفواً سامياً شاملاً عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية»، وبلغ عدد المشمولين بالعفو 1584 محكوماً.

وقالت الوكالة إن العفو يأتي «انطلاقاً من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر».

كما يأتي العفو من أجل «إتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص».

عربية sky news

مرسوم ملكي في البحرين بالعفو عن 1584 محكومًا

أصدر عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة مرسومًا ملكيًا ساميًا شاملاً للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتوليه مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك حيث بلغ عدد المشمولين بالعفو السامي 1584 محكومًا.

وجاء في بيان، نشر على وكالة أنباء البحرين "بنا" أن العفو يأتي "انطلاقًا من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون".

كما يأتي من "اعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص".

البحرين تصدر عفوًا عن مئات السجناء هو الأكبر منذ سنوات

أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة مرسومًا ملكيًا، اليوم الاثنين، يقضي بالعفو عن 1584 شخصا يواجهون اتهامات جنائية و«قضايا شغب» في أكبر عفو من نوعه في هذا البلد منذ سنوات.

وأوضحت الوكالة الرسمية البحرينية أن العفو جاء بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي الملك مقاليد الحكم، الذي يتزامن مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك، مؤكدة أن هذا القرار يأتي استجابة لحرص الملك على تعزيز وحدة المجتمع البحريني وحمايته الاجتماعية.

ولم يتم تحديد ما إذا كان العفو يشمل السجناء السياسيين في المرسوم الملكي، إلا أن معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، الذي يتخذ من بريطانيا مقرا له، أشار إلى أن بعض السجناء السياسيين قد يكونون من بين الأشخاص المعنيين بهذا العفو.

ويذكر أن وزارة الداخلية البحرينية أطلقت سراح 1486 سجينا عام 2020، بينهم 901 حصلوا على عفو ملكي لأسباب إنسانية، في أعقاب انتشار جائحة "كوفيد19-".

البحرين تصدر عفوًا عن مئات السجناء هو الأكبر منذ سنوات

أصدر ملك البحرين مرسومًا ملكيًا بالعفو عن 1584 شخصًا يواجهون اتهامات جنائية و«قضايا شغب» بحسب ما أفادت وسائل إعلامية رسمية الاثنين، في أكبر عملية عفو جماعي من نوعها منذ سنوات.

ولم يحدد المرسوم الذي نشرته وكالة أنباء البحرين الرسمية ما إذا كان السجناء السياسيون من بين المشمولين بالعفو، لكن معهد البحرين للحقوق والديموقراطية الذي يتخذ من بريطانيا مقرًا له قال إنه من المحتمل أن يكون عدد من هؤلاء من بين المفرج عنهم.

وأشارت الوكالة البحرينية إلى أن "العفو يأتي بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك».

وقالت: "يأتي العفو السامي، انطلاقًا من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي"، لافتة إلى أن "العفو يشمل عددًا من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية".

الأهرام

البحرين تصدر عفواً عن مئات السجناء هو الأكبر منذ سنوات

أصدر ملك البحرين مرسوماً ملكيا بالعفو عن 1584 شخصاً يواجهون اتهامات جنائية و«قضايا شغب»، بحسب ما أفادت وسائل إعلامية رسمية الإثنين، في أكبر عملية عفو جماعي من نوعها منذ سنوات.

ولم يحدد المرسوم الذي نشرته وكالة أنباء البحرين الرسمية ما إذا كان السجناء السياسيون من بين المشمولين بالعفو، لكن معهد البحرين للحقوق والديمقراطية الذي يتخذ من بريطانيا مقراً له، قال إنه من المحتمل أن يكون عدد من هؤلاء من بين المفرج عنهم.

وقالت الوكالة البحرينية إن العفو يأتي "بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك».

وأضافت أنه "يأتي العفو السامي، انطلاقاً من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي"، لافتة إلى أن العفو يشمل "عدداً من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية».

وفي أعقاب جائحة كوفيد19- في العام 2020، قالت وزارة الداخلية البحرينية إنها أطلقت سراح 1486 سجيناً، حصل 901 منهم على عفو ملكي "لأسباب إنسانية".

INDEPENDENT
عربية

أكبر عفو بحريني عن مئات السجناء منذ سنوات

• أقره الملك تزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك

ملخص

العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة يصدر عفواً عن مئات السجناء لمناسبة اليوبيل الفضي لتوليه مقاليد الحكم وتزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

أصدر العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة مرسوماً ملكياً بالعفو عن 1584 شخصاً يواجهون اتهامات جنائية و"قضايا شغب"، في أكبر عملية عفو جماعي من نوعها منذ سنوات.

وذكرت وكالة الأنباء البحرينية إن العفو يأتي "لمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك".

وأضافت أنه "يأتي العفو السامي، انطلاقاً من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي"، لافتة إلى أن العفو يشمل "عدداً من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية».

وفي أعقاب جائحة "كورونا" في عام 2020 قالت وزارة الداخلية البحرينية إنها أطلقت سراح 1486 سجيناً، حصل 901 منهم على عفو ملكي "لأسباب إنسانية".

النهار العربي

ملك البحرين يُصدر عفواً عن 1584 محكوماً

أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة اليوم الإثنين مرسوماً ملكياً شاملاً للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، بمناسبة اليوبيل الفضي لتولّيه الحكم وتزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر.

وأفادت وكالة الأنباء الرسمية بأن عدد المشمولين بالعفو السامي بلغ 1584 محكوماً.

وأوضحت الوكالة أن "العفو السامي جاء انطلاقاً من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص".

ALAYAM
الأيام

المؤسسة البحرينية للحوار تشيد بالعفو الشامل عن 1584 محكومًا

أشادت المؤسسة البحرينية للحوار بالمرسوم الملكي السامي من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، بالعفو الشامل عن 1584 محكومًا في قضايا الشغب والقضايا الجنائية وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع عيد الفطر المبارك.

وأكدت المؤسسة أن هذا العفو السامي يعكس حرص جلالة الملك المعظم على تماسك وصلابة المجتمع البحريني، والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون، واعتبارات صون الاستقلال القضائي، والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص.

المؤسسة البحرينية للحوار
Bahrain Foundation for Dialogue

وبهذه المناسبة، أكد السيد سهيل بن غازي القصيبي رئيس المؤسسة أن هذه المبادرة أثلجت صدور الآلاف من أبناء البحرين ممن شملهم العفو وذويهم ومتعلقيهم، وأنها تعكس بوضوح المشاعر الأبوية والإنسانية التي يكنها جلالة الملك المعظم لأبناء شعبه الكريم، وحرصه الدائم على متابعة شؤونهم وهمومهم.

وأشار القصيبي إلى أن هذه المبادرة ليست غريبة على جلالته رعاه الله، وما رسخه من نهج قويم يستند إلى قيم الخير والتسامح والفضيلة. سائلًا الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسنات جلالته، وأن يديم على مملكة وشعبها الرخاء والمحبة والوحدة والاستقرار.

اليوم السابع

ملك البحرين يصدر عفوًا عن مئات السجناء بمناسبة حلول عبد الفطر المبارك

أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة مرسوما بالعفو عن 1584 نزيلا يشمل محكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية.

وقالت وكالة أنباء البحرين الرسمية إن الملك حمد بن عيسى آل خليفة أصدر المرسوم الملكي بمناسبة اليوبيل الفضي لتوليه مقاليد الحكم وتزامنا مع قرب حلول عيد الفطر المبارك.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن العفو يأتي انطلاقا من حرص الملك على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر.

كما أفادت بأنه فرصة للاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان بما يتفق ومنهج مملكة البحرين.

أريبيان بزنس

البحرين تعفو عن 1584 محكومًا

• يعتبر العفو الملكي في البحرين خطوة هامة نحو تعزيز التلاحم الوطني وتعزيز قيم التسامح والوئام في المجتمع

أصدر عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة مرسومًا ملكيًا ساميًا بالعفو عن 1584 محكومًا في قضايا الشغب والقضايا الجنائية.

جاء هـذا القرار بمناسـبة اليوبيـل الفضي لتوليه مقاليد الحكم وتزامنًا مع احتفالات عيد الفطـر المبـارك، ليؤكـد على نهجه الإنسـاني والتزامه بمبادئ العدالة وسيادة القانون.

ويهـدف العفو إلـى إتاحة فرصـة الاندماج الايجابي في المجتمع للمشـمولين به، وتعزيز قيم ومعايير حقوق الإنسان، بما يتوافق مع ثقل مملكة البحرين الإقليمي في هذا المجال.

ويأتي هذا القرار انسجامًا مع حرص جلالته على صـون الاسـتقلال القضائـي والتوفيـق بيـن العقوبـة من جانـب والظروف الإنسـانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر.

وتمثل هـذه الخطوة إنجازًا هامًا على طريق تعزيـز التماسـك المجتمعي وحمايـة الحقوق الشخصية والمدنية في مملكة البحرين.

ملك البحرين يصدر عفوًا عن مئات السجناء

أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة مرسوما بالعفو عن 1584 نزيلا يشمل محكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية.

وقالت وكالة أنباء البحرين الرسمية إن الملك حمد بن عيسى آل خليفة أصدر المرسوم الملكي بمناسبة اليوبيل الفضي لتوليه مقاليد الحكم وتزامنا مع قرب حلول عيد الفطر المبارك.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن العفو يأتي انطلاقا من حرص الملك على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر.

كما أفادت بأنه فرصة للاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان بما يتفق ومنهج مملكة البحرين.

الخليج
أونلاين

بينهم متهمون بالشغب..
ملك البحرين يعفو عن نحو 1600 سجين

‘‘ من يشمل القرار الملكي؟

المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية.

‘‘متى كان آخر عفو ملكي؟

عام 2020، حيث أطلقت البحرين سراح 1486 سجيناً.

أصدر ملك البحرين، اليوم الاثنين، مرسوماً ملكياً بالعفو عن 1584 شخصاً يواجهون اتهامات جنائية و«قضايا شغب».

وقالت وكالة أنباء البحرين الرسمية "بنا"؛ إن الملك حمد بن عيسى آل خليفة "أصدر مرسوماً ملكياً بالعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم، وتزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر».

وأوضحت الوكالة أن العفو "يأتي انطلاقاً من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني، والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي».

وأضافت: "يأتي العفو من اعتبارات صون الاستقلال القضائي، والتوفيق بين العقوبة من جانب، والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص".

وفي أعقاب جائحة كورونا في عام 2020، قالت وزارة الداخلية البحرينية إنها أطلقت سراح 1486 سجيناً، حصل 901 منهم على عفو ملكي "لأسباب إنسانية".

مرسوم ملكي في البحرين بالعفو عن 1584 محكومًا

أصدر عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة مرسومًا ملكيًا ساميًا شاملاً للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتوليه مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك حيث بلغ عدد المشمولين بالعفو السامي 1584 محكومًا.

وجاء في بيان، نشر على وكالة أنباء البحرين "بنا" أن العفو يأتي "انطلاقًا من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون».

كما يأتي من "اعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص".

ALAYAM الأيام

السفارة الأمريكية في المنامة تشيد بالعفو الملكي والإفراج عن 1584 محكومًا

UNITED STATES EMBASSY
MANAMA

بيان من السفارة الأمريكية في المنامة

أبريل 8, 2024

تُشيد السفارة الأمريكية في المنامة بالمرسوم الملكي الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة للعفو عن 1,584 محكوم تزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك. أن المرسوم الملكي السامي هذا والذي يأتي بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك مقاليد الحكم يؤكد رؤية تعاطف والتزام جلالة الملك بمستقبل ناجح لجميع البحرينيين. تتمنى السفارة الأمريكية لجميع المحكومين المفرج عنهم بلم شملهم مع أسرهم وفرصة جديدة للاندماج في المجتمع ليبدؤون فصل جديد من حياتهم. كما تتقدم السفارة بخالص التهاني والتبريكات لشعب البحرين بمناسبة عيد الفطر المبارك. كل عام والجميع بخير.

###

تشيد السفارة الأمريكية في المنامة بالمرسوم الملكي الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة للعفو عن 1,584 محكوم تزامنا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

أن المرسوم الملكي السامي هذا والذي يأتي بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك مقاليد الحكم يؤكد رؤية تعاطف والتزام جلالة الملك بمستقبل ناجح لجميع البحرينيين.

تتمنى السفارة الأمريكية لجميع المحكومين المفرج عنهم بلم شملهم مع أسرهم وفرصة جديدة للاندماج في المجتمع ليبدؤون فصل جديد من حياتهم.

كما تتقدم السفارة بخالص التهاني والتبريكات لشعب البحرين بمناسبة عيد الفطر المبارك. كل عام والجميع بخير.

مجلس النواب
Council of Representatives
مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

أشادت بالمرسوم الملكي الشامل بالعفو عن 1584 محكوماً

خارجية النواب: النهج الحكيم لجلالة الملك المعظم يعزز قيم الإنسانية والتسامح والسلام ويزيد تماسك النسيج المجتمعي

أشادت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب برئاسة سعادة النائب عبدالله الرميحي بالمرسوم الملكي الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، بالعفو الملكي الشامل عن 1584 محكوماً، والمحكومين في قضايا الشغب، والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

وأكدت اللجنة أن المرسوم الملكي الشامل يعكس حرص جلالته الدائم والمتجدد الصادق في إدماج كافة فئات المجتمع في عملية التنمية والبناء، وإعادة تهيئة المحكومين بالاندماج من جديد ليعودوا إلى حضن الوطن ويكونوا سواعد بناء، ومنحهم الفرصة الكاملة للعودة إلى الطريق الصحيح الذي تحكمه دولة القانون والمؤسسات، مشيرة إلى مواقف جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه الإنسانية التي جسدت قيم ومبادئ المسؤولية التي يحملها جلالته تجاه أبنائه، من خلال التسامح ومبدأ التعايش والتآلف بين أبناء الوطن، والنابع من حب جلالة الملك الأبوي لأبناء شعبه واحتوائه لهم في كل الظروف، وحرص جلالته على نشر البهجة والمسرات بين أوساط المجتمع البحريني في هذه الأيام المباركة.

وأشارت اللجنة إلى أن هذا التوجّه النبيل ليس بغريب على جلالة الملك المعظم، فهو ملك الإنسانية، وصاحب القلب الكبير المعطاء، وهو دائم الحرص على تماسك وصلابة النسيج المجتمعي البحريني، من خلال العمل على حماية المجتمع وتقوية نسيجه في إطار المصلحة العامة، وإسناد الحقوق والمكانة الشخصية والاجتماعية والمدنية، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، بما يوائم القوانين والمواثيق الدولية التي تنتهجها مملكة البحرين في هذا الشأن.

ALAYAM الأيام

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تُرحّب بالمرسوم الملكي السامي الشامل للعفو عن (1584) محكومًا

رحبت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالمرسوم الملكي السامي الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظّم حفظه الله ورعاه، الشامل للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، والإفراج عن (1584) محكومًا، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

وبهذه المناسبة، أعرب المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن اعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية، عن عميق الشكر والتقدير إلى مقام جلالته السامي، لتفضله بهذه المبادرة الأبوية والإنسانية الحكيمة التي أظهرت ما يكنه جلالته من حب لجميع أبناء هذا الوطن العزيز، وجعل التسامح منهجا ثابتا للجميع.

وأكد الدرازي على أهمية المرسوم الملكي السامي الشامل للعفو في تعزيز تماسك وصلابة المجتمع البحريني، والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، والمراعاة العادلة للقانون وسيادته، واحترام استقلالية القضاء، وتوفير التوازن بين العقوبة والظروف الإنسانية والاجتماعية، وتمكين فرص الاندماج الإيجابي في المجتمع، مع تعزيز قيم حقوق الإنسان، وذلك وفقًا لمنهج مملكة البحرين ودورها الإقليمي المهم في هذا السياق.

في ظل العهد الإصلاحي

مركز المنامة لحقوق الإنسان يشيد بالمرسوم الملكي السامي للعفو عن 1584 محكوم

أصدر مركز المنامة لحقوق الإنسان بياناً بمناسبة المرسوم الملكي السامي للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، أكد فيه المركز على إن العفو السامي والذي يشمل 1584 محكوماً يأتي في ظل ما يوليه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم من حرص على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي وتحقيق المصلحة العامة مما ينعكس على المجتمع البحريني بشكل إيجابي وبأسر المحكوم عليهم بشكل خاص.

ولفت مركز المنامة لحقوق الإنسان إلى إن العفو الملكي يأتي بعد جهود كبيرة قامت بها مملكة البحرين من خلال تطبيق أحكام قانون العقوبات البديلة والسجون المفتوحة كإنطلاقة مشروع عصري وإنساني يأتي في إطار العهد الإصلاحي لجلالة الملك المعظم تم فيه مراعاة الظروف الاجتماعية والانسانية للمحكوم عليهم، ويعتبر خطوة انفردت فيها مملكة البحرين في إتاحة فرص نموذجية للمستفيدين من العقوبات البديلة للاندماج من جديد في المجتمع في إطار منظومة العدالة الجنائية التي تجسد العدالة وسيادة القانون.

وشدد مركز المنامة لحقوق الإنسان على إن هذه البداية الجديدة لجميع المحكومين المشمولين في العفو الملكي هي بداية انطلاقة جديدة نحو حياة يساهم فيها المواطن في الحفاظ على أمن بلاده واستقراره ويراعي أسرته والمجتمع، ويحافظ على القيم المجتمعية ليندمج من جديد مع المجتمع ويكون جزءاً أسياسياً في بناء الوطن ومستقبله الزاهر في ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك المعظم.

ALAYAM
الأيام

يعكس حرص جلالة الملك على تعزيز مبادىء الحريات والحقوق الإنسانية

تجمع الوحدة الوطنية يثمن المرسوم الملكي الشامل بالعفو عن المحكومين

تجمع الوحدة الوطنية
National Unity Assembly

ثمن تجمع الوحدة الوطنية اللفتة الأبوية الحكيمة والبادرة الإنسانية الكريمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم بإصدار جلالته المرسوم الملكي الشامل بالعفو عن 1584 محكومًا والذي يأتي بمناسبة اليوبيل الفضي لتولى جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

ويؤكد تجمع الوحدة الوطنية أن العفو الملكي عن المحكومين يعكس حرص جلالة الملك المعظم على تعزيز مبدأ الحريات الإنسانية ومبادىء حقوق الإنسان بجانب ترجيح كفة المصلحة الوطنية العليا دون المساس بمبادىء تحقيق العدالة.

ولفت التجمع الى أن التوجيهات الحكيمة بالعفو الملكي عن هؤلاء المحكومين من شأنها إتاحة الفرصة لهم للمراجعة وإعادة تقويم أنفسهم والالتزام بالقوانين والأنظمة للمشاركة في مسيرة بناء الوطن ونهضته.

وأكد تجمع الوحدة الوطنية أن مرسوم العفو الملكي الشامل يأتي ضمن الخطوات الملكية اللافتة لترسيخ قيم العدالة وسيادة القانون في مملكة البحرين ومن بينها قانون الأحكام والعقوبات البديلة الذي كان يمثل نقلة نوعية في التشريع الجنائي في مملكة البحرين.

وكالة أنباء البحرين
Bahrain News Agency

بمناسبة صدور المرسوم الملكي بالعفو عن 1584 محكوماً

فعاليات مجتمعية: حرص ملكي على وحدة وتماسك الوطن وترجمة لقيم التسامح في المجتمع

عبر عدد من الفعاليات المجتمعية الوطنية عن ترحيبهم بصدور مرسوم عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، بالعفو الشامل عن 1584 محكومًا، بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك، وهو ما يعكس الحرص الملكي على حفظ الكرامة الإنسانية لكل أبناء الوطن، ليكونوا مواطنين صالحين في مجتمع واحد متكاتف.

واعتبرت الفعاليات أن العفو الملكي السامي يمثل فرصة للمفرج عنهم لاعادة الانخراط في المجتمع، والمساهمة في مسيرة التنمية الشاملة التي يعيشها، كأفراد صالحين لانفسهم ولمجتمعهم ووطنهم.

وفي هذا الإطار أشاد السيد سمير عبدالله ناس، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، بالمرسوم الملكي السامي بمناسبة اليوبيل الفضي لتولى جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك بالعفو والإفراج عن (1584) محكومًا في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، معتبراً أن هذه اللفتة الإنسانية الكريمة من جلالته حفظه الله سيكون لها بالغ الأثر في نفوس المستفيدين بعد خروجهم ولم شملهم بأسرهم.

وأضاف ناس أن هذه الأوامر السامية تعد نموذجًا حقيقيًا لأسمى معاني حقوق الإنسان في ظل العهد الزاهر لملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، كما أنها تشكل طريقًا مضيئًا لتعزيز المنظومة الحقوقية في مملكة البحرين والتي تقوم عليها دولة القانون والمؤسسات، مشيراً إلى أن إعادة دمج المحكومين في المجتمع من خلال إشراكهم في مختلف البرامج التأهلية خاصة فى قطاعات الأعمال يبرز مدى اهتمام المملكة بالتأكيد على أن الوطن للجميع والحرص أيضًا على إرساء قيم التسامح وتعزيز التماسك المجتمعي والترابط الأسري وحماية النسيج الاجتماعي.

ونوه ناس بقرارات العفو الملكي السامي التى جاءت انطلاقاً من حرص ملك البلاد المعظم فى الحفاظ على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو ما شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص، موضحاً أن المبادرة الإنسانية الكريمة لجلالته تأتي أيضا تفعيلًا للخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2022-2026، كما أنها تؤكد على صلابة المنظومة الحقوقية في مملكة البحرين.

من جانبه أشاد رئيس جامعة البحرين

الدكتور فؤاد محمد الأنصاري بالمرسوم الملكي السامي للعفو عن 1584 من المحكومين، والإفراج عنهم بمناسبة اليوبيل الفضي لتولى جلالته مقاليد الحكم، وتزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

وقال الدكتور الأنصاري: "إنّ هذا القرار الأبوي الناظر إلى أهمية تماسك النسيج الوطني يكشف عن رؤية حكيمة وإنسانية لجلالته حفظه الله، حيث إن المجتمعات تنهض بالتسامح، وإصلاح النفوس، والعفو والإحسان».

وتابع قائلاً: "هذا العفو الشامل ليس بجديد على جلالة الملك المعظم، حيث درج جلالته على العمل بمبادئ التسامح والعفو، فهو الأب الحاني على جميع أبناء شعبه، والقائد الطموح الذي يحفز شعبه على النهوض والرقي والتطور في كافة الأبعاد».

وأشار رئيس جامعة البحرين، إلى أن العفو يعد أحد المداخل الأساسية لتحقيق الاستقرار، إذ يشجع على المراجعة الذاتية، التي تفضي إلى اندماج المحكومين في الحياة، ليمارسوا أدوارهم في التنمية المستدامة بإيجابية ومسؤولية.

بدورها أكدت رئيس مركز المنامة لحقوق الإنسان، المحامية دينا عبدالرحمن اللظي، أن المرسوم الملكي السامي للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية لـ 1584 محكومًا، يأتي في ظل ما يوليه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، من حرص على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي وتحقيق المصلحة العامة، مما ينعكس على المجتمع البحريني بشكل إيجابي وبأسر المحكوم عليهم بشكل خاص.

ولفت اللظي إلى أن العفو الملكي يأتي بعد جهود كبيرة قامت بها مملكة البحرين من خلال تطبيق أحكام قانون العقوبات البديلة والسجون المفتوحة كإنطلاقة مشروع عصري وإنساني، في إطار العهد الإصلاحي لجلالة الملك المعظم تم فيه مراعاة الظروف الاجتماعية والإنسانية للمحكوم عليهم، ويعتبر خطوة انفردت فيها مملكة البحرين في إتاحة فرص نموذجية للمستفيدين من العقوبات البديلة للاندماج من جديد في المجتمع في إطار منظومة العدالة الجنائية التي تجسد العدالة وسيادة القانون.

وشددت على أن هذا العفو الملكي يمثل بداية انطلاقة جديدة نحو حياة يساهم فيها المواطن في الحفاظ على أمن بلاده واستقراره ويراعي أسرته والمجتمع، ويحافظ على القيم المجتمعية ليندمج من جديد مع المجتمع ويكون جزءًا أساسيًا في بناء الوطن ومستقبله الزاهر في ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك المعظم.

من جانبه؛ أكد الباحث السياسي نواف كمال أن إصدار المرسوم الملكي الشامل بالعفو عن 1584 محكوماً في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، يأتي في إطار حرص جلالة الملك المعظم في إعلاء المصلحة العامة وتماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي، لافتاً إلى إن أهالي المحكومين يعيشون في هذه الأيام الفضيلة فرحة العيد وفرحة عودة أبنائهم، وفرصتهم المتجددة في فتح صفحة جديدة في حياتهم حفاظاً على نسيج المجتمع، ووحدة الأسرة الواحدة، ولمّ الشمل.

وقال إن جلالة الملك المعظم يولي إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان أهمية كبرى من خلال قانون العقوبات البديلة وبرنامج السجون المفتوحة، واليوم من خلال العفو الملكي الشامل وهي ترجمة للحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر.

وقالت الكاتبة الصحفية سماح علام القائد إن تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، بإصدار مرسوم ملكي للعفو عن المحكومين والإفراج عن (1584)، هو توجيه كريم يأتي بمناسبة اليوبيل الفضي لتولى جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.. ويأتي جريا على عادة جلالته السنوية الكريمة بمناسبة عيد الفطر المبارك.

وقالت إن تجدد هذه العادة السنوية الكريمة دليل على روح الإنسانية والتسامح التي تنعكس في مفاصل عمل الدولة، فجلالة الملك المعظم يترجم هذه المبادئ الإنسانية على أرض الواقع، وأشادت بالآثار الاجتماعية والنفسية المنعكسة على نفوس النزلاء وعائلاتهم، حيث يتم لم شملهم باحبائهم بمناسبة العيد، وتمنت أن تكون حياتهم القادمة مفعمة بالأمل لبدء حياة جديدة زاخرة بالخير والعطاء وحب الوطن، لتعوضهم عن ما فاتهم.

من جانبه؛ أشار الدكتور هشام الرميثي أن العفو الملكي يأتي تزامنا مع الاحتفالات المملكة باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم وتزامنا مع عيد الفطر المبارك، وذلك جريًا على عادة جلالته الكريمة، وحرصه على إتاحة الفرصة لمن شملهم العفو للاندماج في المجتمع والمشاركة في المسيرة التنموية الشاملة التي حققت النماء والتقدم والازدهار لمملكة البحرين.

وأشار الرميثي أن العفو الملكي سعى لإدخال البهجة والفرحة في نفوس أسر ذوى المعفو عنهم، بما يسهم تقوية النسيج المجتمعي وأندماج المعفو عنهم في المجتمع لجعلهم عنصراً فعالا في أوطانهم، وبما يحفظ حقوقهم ويحقق المصلحة العامة والخاصة وفق اعلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان .

أشادت الدكتورة صفاء إبراهيم العلوي، الأمين العام لأسرة الأدباء والكتاب، بصدور المرسوم الملكي السامي الشامل للعفو عن عدد من المحكومين بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

وأوضحت أن هذه المبادرة الكريمة من جلالة الملك المعظم تعكس حرص جلالته على أبنائه المواطنين، واهتمامه بتماسك وصلابة المجتمع، والحفاظ على الوحدة الوطنية بنسيجها الاجتماعي في إطار المصلحة العامة.

وأوضحت الدكتورة العلوي أن مبدأ التعايش منهج أصيل في سياسة جلالة الملك المعظم، لذلك فإن المبادرة الملكية السامية تأتي لتعزز هذا المبدأ وفق اعتبارات إنسانية تتيح للجميع المزيد من الفرص للاندماج الإيجابي في المجتمع.

لافتة إلى أن منظومة حقوق الإنسان في المملكة منظومة متقدمة أرساها جلالة الملك المعظم منذ توليه مقاليد الحكم، وتطورت ممارساتها بعد أن كفلها ميثاق العمل الوطني ودستور المملكة، وكذلك التشريعات الوطنية. مشيرة إلى أن مثل هذه المبادرات الإنسانية ليست بغريبة على جلالته الذي يحرص دائماً على تماسك الأسر البحرينية، وأن تتاح الفرصة للجميع للمشاركة في العمل الوطني .

من جانبها، اعتبرت الكاتبة الصحفية تمام ابوصافي صدور المرسوم الملكي الشامل بالعفو عن محكومين بادرة تعكس شيمة "العفو عند المقدرة"، وهي سمة متجذرة في فكر وعقيدة جلالة الملك المعظم.

وقالت ابوصافي" هذا العفو الذي شمل 1584 محكوما بقضايا مختلفة لا تنفصل عن النهج الاصلاحي لجلالة الملك المعظم، فالبحرين دولة مؤسسات وقانون ومن يتجاوز على القانون يعاقب وفق القانون، وفي ذات الوقت يقود البلاد ملك عظيم يملك شجاعة العفو والتسامح عند المقدرة، وذلك من اجل العمل على مساعدة من حاد عن طريق الحق وجادة الصواب في تصحيح مساره، وتعزيز روح الإيجابية والتسامح في المجتمع، ومفهوم العدالة التصالحية، في وقت تحتفي البحرين باليوبيل الفضي على صاحب الجلالة المعظم مقاليد الحكم، وتستعد لاستقبال عيد الفطر المبارك.

وقال الدكتور عبدالجبار أحمد الطيب، استاذ اقتصاديات القانون بجامعة البحرين وعضو مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان سابقا، بأن جلالة الملك حفظه الله قد استن سنة حميدة وهي توالي اصدار العفو على نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل في مناسبات الأعياد، وهو سمت ملكي يعكس حرص جلالته على لم الشمل بين نزلاء مركز الإصلاح وأهاليهم في المناسبات السعيدة بما يعزز من الوئام المجتمعي ويؤكد بأن سياسة الدولة هي الإصلاح والعدالة والرحمة.

وأضاف الدكتور الطيب بأن العفو هذه المرة تعلق بمن ارتكبوا جرائم الشغب والقضايا الجنائية وبعدد كبير، بما يبرز بشكل واضح رغبة جلالته في فسح المجال للمعفو عنهم ليفتحوا صفحة جديدة بحيث يكونوا أدوات تدعيم للتنمية والإصلاح وليسوا معاول هدم، وأن يتعلموا من تجربتهم السابقة بأن المطالب لها قنواتها الدستورية والقانونية لتحصيلها ولا يعد مقبولا في دولة ديمقراطية ان يتم استهداف الاستقرار والامن بطرق ووسائل غير سلمية .

أكد الدكتور بدر محمد عادل، استاذ القانون العام المشاركة وعضو مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية الحقوق الانسان، أن صدور المرسوم الملكي السامي بالعفو عن عدد من المحكوم عليهم في قضايا الشغب والقضايا الجنائية يشكل نظرة ثاقبة ورؤية انسانية حكيمة من جلالة الملك انحاز فيها للوطن والمواطن في إطار اعلاء سيادة القانون ودولة المؤسسات.

وقال الدكتور بدر ان صدور المرسوم الملكي السامي بالعفو على المحكوم عليهم سيشيع المزيد من الفرح والسرور للمحكومين وعائلاتهم، وهذا ليس غريب على جلالة الملك على مدى سنوات من تقلدة الحكم، اذ كان جلالته حريص كل الحرص على تعزيز نهج التسامح والتلاحم بين أفراد المجتمع ومنح الفرص الجديدة لأبنائه.

وخلص الدكتور بدر أن العهد الزاهر امتاز بتعزيز وحماية الحقوق والحريات على مستوى الفرد والجماعة .

من جانبه أكد النائب السابق ورئيس تحرير جريدة البحرين تريبيون الإنجليزية، محمود المحمود، أن المرسوم الملكي السامي بالعفو عن 1584 محكوم يعد الأكبر من نوعه على مستوى الشرق الأوسط وربما العالم، بالمقارنة مع عدد سكان مملكة البحرين، وكذلك عدد المحكومين.

وقال إن هذا الرقم يمثل حدثا غير مسبوق في أي دولة، يتم فيها إلغاء عقوبات محكومين بجرائم جنائية وأعمال شغب، وهو ما يؤكد ريادة البحرين في المجال الحقوقي والإنساني الذي يعرف به صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، ملك الإنسانية والحقوق والتسامح والعفو.

وثمن المحمود جهود وزارة الداخلية في هذا الصدد بإعداد هذه القائمة الكبيرة من المحكومين ودراسة الحالات المستحقة للعفو، ووضع المعايير المناسبة لكي تشمل أكبر عدد في تاريخ قرارات العفو الملكي عن المحكومين.

ودعا المحمود دول العالم لاتخاذ البحرين كنموذج في السياسة العقابية، ووضع توازن فريد بين الحفاظ على نسيج المجتمع وبين حماية حقوق أفراده وأمنه واستقراره، وخفض معدلات الجريمة لأدنى حدودها.

من جانبه؛ اعرب فضيلة الشيخ عبدالله عاشور البحراني عن بالغ شكره وتقديره وعظيم امتنانه الى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، على هذه اللفتة الابوية الكريمة والإنسانية من ملك القلوب الحنون على أبناء الوطن.

وتمنى الشيخ البحراني أن يعم الخير والعفو ليشمل باقي النزلاء باذن الله، داعيا المولى عز وجل ان يحفظ جلالة الملك وولي عهده الامين .

من جانبه؛ قال الشيخ صلاح الجودر، عضو مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي؛ لقد سعدنا واثلج صدورنا خبر الإفراج عن مجموعة من المحكومين ضمن العفو الملكي في شهر رمضان المبارك. وهذا الامر ليس بغريب على حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، خصوصا مع مناسبة عيد الفطر السعيد.

وأضاف الجودر لقد عودنا جلالة الملك المعظم على هذه اللمسات الابوية الحانية تجاه شعبه، وهي تسير ضمن المشاريع الريادية في جانب حقوق الإنسان، معتبرا أن العفو الملكي في ليلة القدر رسالة انسانية ومكسب حضاري وتأكيد على أن البحرين في ظل جلالة الملك المعظم تعيش ازهى أيامها.

وأعرب الجودر عن امنياته أن يستفيد المفرج عنهم بهذه المكرمة، وأن يعيشوا مع اهاليهم واسرهم والمجتمع بأسره في أمن وأمان.

وقال؛ لا يسعنا الا ان ندعو لجلالة الملك المعظم بالصحة والعافية والعمر المديد، وأن يعيش الشعب البحريني في ظل جلالته في سلام وتسامح وتعايش.

من جانبه اشاد النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، السيد خالد محمد نجيبي، بالمرسوم الملكي السامي الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظّم حفظه الله ورعاه، الشامل للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، والإفراج عن (1584) محكومًا، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

وأكد نجيبي، أن المرسوم الملكي الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه بالعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، يأتي كخطوة رائدة في دعم أبناء الوطن ومنحهم فرصة ثانية للنهوض بمملكة البحرين، من خلال الاندماج في المجتمع من جديد وتشكيل عنصراً منتجاً وبناءً.

وأعرب عن بالغ شكره وعظيم امتنانه وتقديره لجلالة الملك المعظم أيده الله، لتفضل جلالته بهذه المبادرة الإنسانية والأبوية الكريمة التي تعكس بجلاء ما يكنّه جلالته من محبة لكافة أبناء هذا الوطن الغالي، وحرصه على إدخال البهجة والفرح إلى قلوب المواطنين، لاسيما مع قرب حلول عيد الفطر المبارك.

وأشار إلى أن جلالة الملك المعظم حريص كل الحرص على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، وإسناد الحقوق والمكانة الشخصية والاجتماعية والمدنية، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص.

بدوره قال السيد جميل السيد محمد عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

انه من الواجب الشكر والعرفان لما تفضل به حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله تعالى ورعاه من انتهاجه نهج القادة السمحاء الشجعان في رسم الفرحة على وجوه أمهات لطالما رفعن أكفهن ضارعات لاحتضان فلذات أكبادهن في شهر إجابة الدعآء وهو لها وكما عوّدنا دام توفيقه من سياسة الرفق والعفو عند المقدرة وهي من شيم العروبة والإسلام في معالجة الأمور وهي التي تؤتي أكلها في حاضر ومستقبل الأيام للعباد والبلاد وتؤصل للوحدة الوطنية وتصحح المسارات وتستلهم الدروس والعبر والاستفادة من الأخطاء.

وليس بجديد على جلالته رعاه الله فهو المبادر دائما في مد يد التواصل مع جميع الأطياف منذ توليه مقاليد الحكم من أجل خير المملكة عموما ملكا وشعبا وهو ما يلحظه المتتبع للسيرة الملكية خلال كل شهر رمضان من كل عام.

وقد توّج جلالته وتفضل بسماحته وشجاعته مشكورا من جميع شعبه بحسه الإنساني ونخوته العربية والتزامه الديني ما يستحق الشكر والثناء عند الله عز وجل وعند من شملهم العفو السامي وعند المنصف من البشر السوي.

من ناحيته أشاد رجل الأعمال محمد عباس بلجيك رئيس مأتم العجم الكبير بصدور المرسوم الملكي عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، بالعفو الشامل عن عدد من المحكومين، بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

ونوه محمد بلجيك ان عفو جلالته حفظه الله ورعاه يعكس حرص جلالته الصادق في دمج كافة أطياف المجتمع في عملية التنمية والإعمار في البلاد.

وصرح رئيس مأتم العجم الكبير ان المشروعات والخطوات الرائدة التي انتهجتها مملكة البحرين مثل قانون التدابير والعقوبات البديلة ومشروع السجون المفتوحة ودور معالي وزير الداخلية الرائد في هذا المجال

كما اكد بلجيك ان العفو الملكي تمثل فرصة ثمينة لمستقبل مشرق للمحكومين للعودة إلى المجتمع بشكل إيجابي وبناء في ظل العهد الزاهر لجلالته، وتثبت حب جلالته لأبنائه، وتعزيز تلاحم والوحدة في المجتمع، والمحافظة على حقوق الإنسان.

أما المحامية جميلة علي سلمان فقد أكدت ان الأمر الملكي السامي بالعفو عن هذا العدد الكبير من المحكومين في قضايا مختلفة من

جلالة الملك المعظم ملك الإنسانية والأب المتسامح والعطوف المحب لشعبه لهي من المبادرات الإنسانية التي اعتاد عليها شعب البحرين منذ تولي جلالته سدة الحكم ، فالبحرين محظوظة بقائد ملهم للتسامح وحكيم في اشد الظروف صعوبة .

وأشارت بأن مرسوم العفو الملكي يؤكد حرص جلالته على الحفاظ على التماسك الأسري والنسيج الاجتماعي ومنح فرصة للمشمولين بالعفو للاندماج بالمجتمع وبأن يكونوا مواطنيين صالحين مساهمين ايجابا في خدمة المجتمع والحفاظ على مكتسباته، مشيرة الى ان توجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء للوزارة المعنية بتوفير فرص تدريبة وعمل للمشمولين بالعفو بؤكد حرص الحكومة الموقرة احتضانهم وتوفير فرص عيش كريمة ليكونوا أفراد مساهمين في عجلة التنمية

الوطن

نواب وشوريون يشيدون بالمرسوم الملكي السامي الشامل للعفو عن 1584 محكومًا

أشاد عدد من النواب والشوريين بالمرسوم الملكي السامي الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، بالعفو الشاملعن 1584محكوما، مؤكدين أن هذا العفو يعكس حكمة جلالة الملك المعظم ورؤيته في تعزيز روح المصالحة والتسامح في مملكة البحرين.

وفي هذا الصدد، أكدت النائب مريم الظاعن أن العفو الملكي الشامل، والذي صدر عن صاحب الجلالة الملك المعظم بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم، وبالتزامن مع عيد الفطر المبارك، يعكس القيم الإنسانية والتسامح التي تشكل أساسًا لرؤية جلالته لنشر السلام والمحبة.

وقالت: "إن هذا الإجراء يعكس الحكمة السامية لجلالة الملك، ويؤكد على روح العدل والرحمة التي تتسم بها قيادة جلالته الحكيمة، وينسجم مع مساعيه نحو تعزيز قيم الإنسانية والتضامن في مجتمعنا، كما أن هذا العفو يتيح منحهم الفرصة الكاملة للعودة إلى الطريق الصحيح الذي سار علية الآباء والأجداد والمساهمة في بناء المجتمع العصري الذي يحكمه القانون والعودة إلى حضن الوطن الذي يتسع لجميع فئات المجتمع ضمن المشروع الإصلاحي لجلالته."

وأشارت إلى أن العفو الملكي الشامل يؤكد اللفتة الأبوية والإنسانية الحكيمة من لدن جلالته، لافتة إلى أن أجواء السعادة والفرح ستتزامن مع مناسبة دينية عظيمة، وسيكون لهذا الأثر البالغ في نفوس المعفو عنهم وخروجهم ولمّ شملهم بأسرهم، وقد جرت العادة الكريمة لجلالته على إصدار عفو بالتزامن مع المناسبات الدينية والوطنية بما يعكس حرص جلالته على إتاحة الفرصة لمن شملهم العفو للاندماج في المجتمع والمشاركة في المسيرة التنموية الشاملة بقيادة جلالته، إلا أن هذه المناسبة الاستثنائية جاءت ليعم الفرح والسرور مختلف مناطق مملكة البحرين.

من جانبه أشاد السيد عادل عبد الرحمن العسومي رئيس البرلمان العربي رئيس مجلس أمناء المرصد العربي لحقوق الانسان، بإصدار المرسوم الملكي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم، القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله ورعاه، بشأن العفو الشامل عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك، مؤكدا أن هذا القرار يجسد أسمى معاني الإنسانية لجلالة الملك المعظم وحرص جلالته على لم شمل الأسر البحرينية في عيد الفطر المبارك.

واكد العسومي ان حرص جلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه في إيلاء ملف حقوق الانسان أهمية قصوى تأتي في اطار النهج الحكيم و السياسة التي رسمها جلالته من خلال عدد من المبادرات التي اطلقتها مملكة البحرين ومنها نظام السجون المفتوحة و العقوبات البديلة و التي تتماشى مع افضل الممارسات على المستوى الدولي ، مؤكدا أن قرار العفو السامي، يعزز من قيم الإنسانية في مملكة البحرين التي تحث على وحدة وصلابة الأسرة البحرينية باعتبارها نواة المجتمع وكذلك مراعاة إتاحة فرصة الاندماج الايجابي في المجتمع وإعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها العربي والإقليمي والدولي في هذا الشأن وتأتي استكمالا لما حققته من إنجازات على مستوى حقوق الانسان في السنوات الأخيرة مما جعلها في طليعة الدول المتقدمة بتحقيق افضل السياسات على المستوى الدولي ، مثمنا جهود الحكومة الموقرة برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في عكس التوجهات الملكية على ارض الواقع من خلال تعزيز منظومة حقوق الانسان .

من ناحيته، أعرب النائب ممدوح الصالح عن بالغ شكره وامتنانه لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على المرسوم السامي، مؤكدًا أن هذه الخطوة الكريمة، والتي تأتي بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم وتزامنا مع عيد الفطر المبارك، تعد تعبيرًا عن رحمة وكرم القلب الحنون لجلالته، مؤكدًا أن هذا العفو الشامل سيسهم بشكل كبير في تحقيق العدالة وتعزيز الأمن والسلم المجتمعي في مملكة البحرين.

وأكد الصالح أن العفو الملكي يعكس حنكة جلالة الملك المعظم وحكمته في تعزيز روح

المحبة والتسامح في مملكة البحرين، وأن هذه الخطوة الكريمة إشارة قوية للتضامن والتآلف الوطني وسترسم الابتسامة على وجوه الأمهات، لافتًا إلى أن هذه الخطوة الكريمة ستكون لها تأثير إيجابي كبير على حياة العديد من المواطنين وتعزز فرصة إعادة دمجهم في المجتمع.

بدوره، أكد النائب حسن إبراهيم حسن أن المرسوم الملكي أثلج صدور الأهالي وأدخل الفرحة عليهم بلم شمل الأسر البحرينية، والذي يأتي بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم، وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

وقال إن العفو الملكي يعكس مدى حرص واهتمام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم المستمر بالمواطنين، وإعطاء الفرصة مجددًا للمحكومين للاندماج مرة أخرى في المجتمع، مضيفا أن البحرين في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات المشرفة في مجال حقوق الانسان، من خلال سعيها المستمر عبر إطلاق المبادرات النوعية التي حظيت بالعديد من الاشادات الدولية.

وأشاد النائب جلال محفوظ كاظم بالمرسوم الملكي، مؤكدا أنه يجسد النظرة الابوية لجلالة الملك المعظم، كما يعد استذكارًا للانجازات الرائدة والمكاسب الوطنية التنموية الشاملة التي شهدتها مملكة البحرين في عهد جلالته.

ولفت إلى أن العفو الشامل أدخل الفرح و السرور والبهجة لعوائل المحكومين خاصة مع قرب عيد الفطر المبارك، لافتًا إلى أن عقيدة الاصلاح والتسامح التي ينتهجها جلالة الملك المعظم في العهد الزاهر وصفحه عن أبناءه من المحكومين ساهم في لم شمل هذه العوائل، مشيرًا ألى عقيدة الاصلاح والتسامح التي ينتهجها جلالة الملك المعظم حمد بن عيسى آل خليفة في عهده الزاهر أتاحت للمحكومين الاندماج في المجتمع والمشاركة في المسيرة التنموية الشاملة التي تحقق النماء والتقدم والازدهار

بدوره، أكد النائب إبراهيم حسن أن المرسوم الملكي أثلج صدور الأهالي وأدخل الفرحة عليهم بلم شمل الأسر البحرينية، والذي يأتي بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك، وقال إن العفو الملكي يعكس مدى حرص واهتمام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم المستمر بالمواطنين، وإعطاء الفرصة مجددًا للمحكومين للاندماج مرة أخرى في المجتمع.

وذكر أن البحرين في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات المشرفة في مجال حقوق الانسان، من خلال سعيها المستمر عبر إطلاق المبادرات النوعية التي حظيت بالعديد من الاشادات الدولية، موضحا أن قانون العقوبات البديلة شكل نقلة نوعية من خلال إعطاء الفرصة مجددًا للمحكومين بالاندماج في المجتمع، وممارسة حياتهم مع أسرهم، والذي أسهم في تحقيق المزيد من الاستقرار الى الأسرة البحرينية، كما أنه يدفع المحكومين الى الخدمة في مختلف الجهات، مما جعله من القوانين الفاعلة والرائدة على مستوى المنطقة، ومن القوانين المهمة والتي بالإمكان تعميمها على دول المنطقة للاستفادة منها، لما يحقق الأهداف المرجوه، والذي جاء ليراعي الأوضاع الإنسانية للمحكومين.

من جهته، أشاد النائب جميل ملا حسن عضو لجنة الشئون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بالعفو الملكي السامي، مؤكدًا أن ذلك يؤكد أن جلالة الملك المعظم حريص على أن تعود فرحة العيد لأسر المستفيدين من العفو الملكي الخاص، ويعود النزلاء إلى حياتهم الاجتماعية والعملية واستئناف دورهم كمواطنين يسهمون في بناء ونهضة وطنهم في شتى المجالات منوهًا بأن هذه العادة الكريمة لجلالته تأتي لتعكس النهج الذي تتبعه المملكة في تطبيق مفهوم العقوبة لأصحاب الجرائم والمخالفات، وإحدى ثمار منظومة الإصلاح والتأهيل التي تعمل على معالجة الأسباب والدوافع التي أدت إلى ارتكاب الشخص الجريمة، ما يسمح لهم بالعودة للاندماج في المجتمع وأداء دور إيجابي وفعال في مسارات التنمية.

وقال إن مملكة البحرين بفضل رؤى وتوجيهات جلالة الملك المعظم، والجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، شهدت نقلات نوعية في مجال حقوق الإنسان، من خلال صياغة وتنفيذ مجموعة التشريعات والبرامج بالتعاون مع السلطة التشريعية، إذ أسهمت في خفض مستوى الجريمة ومنحت المرونة في تطبيق العقوبات من خلال إتاحة التدابير البديلة التي تتوخى تحقيق أهداف تجعل البحرين مثالًا للدول في خدمة حقوق الإنسان والحفاظ عليها.

من جانبها، أشادت النائب جليلة السيد بالمرسوم الملكي السامي، مؤكدة أن هذه المبادرة الأبوية الإنسانية الحانية من لدن جلالة الملك المعظم، تعكس الشخصية الجامعة المحبّة والعظيم الصادق لجلالة الملك ورعايته لأبناء شعبه ووطنه من مختلف أطيافهم وانتماءاتهم، فهو القائد الشجاع الذي أثبت في شتى المواقف والظروف أنّه الأب الحاني والعطوف لشعبه وأمته.

وأشارت إلى أن العفو الملكي السامي أدخل الفرحة عارمة على كل بيوتات البحرين وهي علامة فارقة بصفحة جديدة لمس صداها في قلب كل الأمهات الذين انتظروا ابناءهم طويلا كما أنّها علامة مضية فارقة في تاريخ البحرين الحديث والعهد الاصلاحي لجلالة الملك عنوانها الصفح والعفو.

من ناحيته، أبدى عضو مجلس الشورى علي عبدالله العرادي نائب رئيس مجلس ادارة مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، وقفة إجلال وإكبار لمقام جلالة الملك المعظم لما عود شعبه من مبادرات تنم عن عطفه وأبويته اتجاه أبناء وبنان الوطن، والعمل على بث روح الأمل والعزم في المواطنين، تأكيدا

على أهمية توجيه إمكانياتهم وطاقاتهم لبناء الدولة وتحقيق مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

وأكد أن المرسوم الملكي الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه بالعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، يأتي كخطوة رائدة في دعم أبناء الوطن ومنحهم فرصة ثانية للنهوض بمملكة البحرين، وللتكفير عن ما اقترفوه من خلال الاندماج في المجتمع من جديد وان يكونوا عنصراً منتجاً ومعول بناء

وأكد أن العفو الملكي الكريم هو حق أصيل لجلالة الملك المعظم فيما يراه لمصلحة الوطن، كون جلالته الحامي الأول لما تضمنه الدستور من مبادئ تصب في ترسيخ دعائم الحق والعدالة التي تحفظ أمن المجتمع واستقراره، وان ذلك الحق الدستوري الأصيل الذي يضطلع به المقام السامي من خلال إصداره بمرسوم ملكي استنادًا للمادة (41) من الدستور والمادة (90) من قانون العقوبات، ويستفيد منه من يرد اسمه في مرسوم العفو، من شيم ملك الإنسانية، مؤكدًا أن هذه المبادرات وغيرها ليست بغريبة عن صاحب القلب الكبير، ووالد الجميع، يتلمس احتياجات وظروف شعبه باستمرار، وأن إنسانية جلالته تجسد ما يحمله القائد من محبة وتسامح لأبناء وطنه.

وأكد السيد علي حسين الشهابي نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى، أن المرسوم الملكي السامي يعكس الإرادة الملكية المتجددة في استمرار البناء والتحديث والتطوير الوطني انطلاقًا من المبادئ والقيم الإنسانية والأبوية، وإبرازًا متميزًا لواقع حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

وأوضح أن العفو الملكي عن عددٍ كبيرٍ من المحكومين والبالغ 1584 محكومًا، يؤكد سماحة القيادة الحكيمة حفظها الله ورعاها، وتعاطيها الإيجابي ما كل ما من شأنه يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، ويدعو إلى لم الشمل وتضافر الجهود والمساعي الوطنية لتحقيق المصالح العليا للوطن والمواطن، مشيرًا إلى أن عفو جلالة الملك المعظم يسهم في ترسيخ مفاهيم المحبة والوئام وتعزيز السلام والاستقرار.

وأشار إلى أن جلالة الملك المعظم أدخل الفرحة والسرور في قلوب وذوي المحكومين المعفو عنهم تزامنًا مع مناسبتين متميزتين هما الاحتفال باليوبيل الفضل لتولي جلالته مقاليد الحكم، والاحتفال بعيد الفطر المبارك، متطلعًا لأن تسهم هذه المبادرة الجليلة في تعزيز تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية.

بدورها، أشادت الدكتورة جميلة محمد رضا السلمان، عضو مجلس الشورى بالمرسوم الملكي السامي، معربة عن بالغ شكرها وعظيم امتنانها وتقديرها إلى المقام السامي لجلالة الملك المعظم أيده الله، لتفضل جلالته بهذه المبادرة الإنسانية والأبوية الكريمة التي تعكس بجلاء ما يكنّه جلالته من محبة لكافة أبناء هذا الوطن الغالي، وحرصه على إدخال البهجة والفرح إلى قلوب المواطنين، لاسيما مع قرب حلول عيد الفطر المبارك.

وأكدت أن المرسوم الملكي السامي بالعفو الشامل أثلج صدور الأهالي، كما من شأنه تعزيز التماسك المجتمعي وحماية نسيجه الاجتماعي، مؤكدةً أن هذا التوجّه النبيل ليس بغريب على جلالة الملك المعظم، فهو ملك الإنسانية وصاحب قلب كبير، والحامي الأول عن العدالة الاجتماعية في هذا الوطن المعطاء.

وأردفت: "إن المرسوم الذي أصدره جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه هو تأكيد وترسيخ للنهج الثابت لمملكة البحرين باعتبارها من الدول الرائدة في مجال تعزيز وصون حقوق الإنسان بمفهومها الحضاري، حيث عُرف جلالته رعاه الله بكونه ملكًا حكيمًا يحمل السلام لشعبه وللإنسانية جمعاء"، منوهةً في الوقت ذاته أن جلالة الملك عوّد شعبه على نشر ثقافة السلام والتسامح والمحبة والخير لأبناء الوطن جميعًا، سائلةً المولى عزّ وجل أن يديم على جلالته الخير والصحة والسعادة ليواصل برؤيته المستنيرة مسيرة التقدم والنماء في وطننا الغالي.

وثمّن السيد فؤاد أحمد الحاجي عضو مجلس الشورى، صدور المرسوم الملكي السامي، مؤكدًا أن صدوره بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك، يؤكد حرص واهتمام جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني، والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العليا للوطن، ومواصلة العمل الجماعي الإيجابي والمثمر، وتجاوز مختلف الظروف والتحديات بصناعة الفرص الواعد من خلال مشاركة الشعب فرحته وإرادته وعطاءاته.

وأشاد بالجهود النيرة التي تبذلها الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، من خلال تحقيق الاستجابة المثلى لتوجيهات ورؤى جلالة الملك المعظم، واستكمال ما حققته المملكة من إنجازات على مستوى حقوق الإنسان في العهد الزاهر لجلالة الملك المعظم رعاه الله.

وأعرب عن بالغ الفخر والاعتزاز بالمعاني الملكية السامية التي ارتكن إليها مرسوم العفو الشامل عن المحكومين، والتي في مقدمتها مبادئ العدالة وسيادة القانون، واعتبارات صون الاستقلال القضائي، والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص.

من جانبه أشار النائب محمود فردان إلى أن صدور هذا العفو الأبوي الشامل يأتي تأكيدًا على ما يوليه جلالة الملك المعظم من حرص على حماية المجتمع البحرينيّ، وتعزيز تماسكه وصلابته، في جوٍّ من الأمن والاستقرار والتّنمية.

واكد على أنَّ مثل هذه المبادرات الملكيّة السَّامية المتتالية لتكشف بوضوح عن مدى عمق الرؤية الإنسانية النّبيلة لدى جلالته، بضمان تعزيز الحقوق والحريّات، وإبراز نموذجه الرائد في التّسامح، ومراعاة المحكومين المعفوّ عنهم بما يتيح لهم فرصة الاندماج الإيجابيّ في المجتمع بفاعليّة والمشاركة في نهضة الوطن ورفعته، وبما يُدخل السرور والبهجة على قلوب أُسَر المعفوّ عنهم، وعلى أفراد المجتمع البحرينيّ كافَّة.

إشادات بأكبر عفو ملكي في سنوات عن مئات السجناء بالبحرين.. فرصة جديدة

في عفو هو الأكبر منذ سنوات أصدر العاهل البحريني ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، الإثنين، مرسوما بالعفو عن 1584 من المحكومين في «قضايا شغب وقضايا جنائية»، في حدث نال إشادات محلية ودولية.

وقالت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية إن مرسوم العفو الشامل يأتي بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي عاهل البحرين الحكم الذي يتزامن مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

وأشارت إلى أن العفو يأتي «انطلاقا من حرص ملك البلاد على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي، وفي إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي، والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع».

إشادات دولية ومحلية

عفو أشادت به السفارة الأمريكية في المنامة، في بيان نشرته على حسابها الرسمي بمنصة التواصل الاجتماعي «إكس» (تويتر سابقا)، أشادت فيه بالعفو الملكي، مؤكدة التزام «الملك بمستقبل ناجح لجميع البحرينيين».

وبحسب السفارة الأمريكية فإن هذا العفو يعطي فرصة جديدة للمفرج عنهم للاندماج في المجتمع ليبدؤوا فصلا جديدا من حياتهم.

بدوره، أشاد عادل عبدالرحمن العسومي، رئيس البرلمان العربي رئيس مجلس أمناء المرصد العربي لحقوق الإنسان، بمرسوم العفو الملكي، مؤكدا أن هذا القرار «يجسد أسمى معاني الإنسانية لعاهل البحرين

وحرصه على لم شمل الأسر البحرينية في عيد الفطر».

العسومي أكد أن حرص ملك البحرين على إيلاء ملف حقوق الإنسان أهمية قصوى يأتي في إطار النهج الحكيم والسياسة التي رسمها من خلال عدد من المبادرات التي أطلقتها مملكة البحرين، ومنها نظام السجون المفتوحة والعقوبات البديلة، والتي تتماشى مع أفضل الممارسات على المستوى الدولي.

وأشار إلى أن قرار العفو السامي يعزز من قيم الإنسانية في مملكة البحرين التي تحث على وحدة وصلابة الأسرة البحرينية باعتبارها نواة المجتمع، وكذلك إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان.

في السياق نفسه، أوضح نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى البحريني علي حسين الشهابي أن العفو الملكي يؤكد سماحة القيادة الحكيمة، وتعاطيها الإيجابي مع كل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، مشيرا إلى أن عفو الملك يسهم في ترسيخ مفاهيم المحبة والوئام وتعزيز السلام والاستقرار.

25 عاما من التنمية والازدهار

وتحتفي البحرين على مدار عام 2024 باليوبيل الفضي لتولي عاهل البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم قبل 25 عاما، وتحديدا في 6 مارس/آذار 1999م.

احتفالات تأتي في وقت تحقق فيه المنامة إنجازات في مختلف المجالات، برعاية وتوجيهات قائد مسيرة التنمية، الذي أطلق على مدار 25 عاما من حكمه مبادرات ملهمة تعزز التنمية والازدهار والتسامح والسلام.

ومنذ توليه الحكم، شهدت البحرين في عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة نقلة نوعية ومنعطفا تاريخيا مهما، بإعلانه الإصلاحات الدستورية والميثاق الوطني عام 2001، الذي عادت من خلاله الحياة البرلمانية والديمقراطية إلى المملكة.

وفي الذكرى الأولى لتدشين ميثاق العمل الوطني، عُدل دستور البلاد في 14 فبراير/شباط 2002، وأعلن ملك البحرين في خطاب له تحول البلاد من إمارة إلى مملكة دستورية.

كما مهّد الميثاق إلى إجراء انتخابات المجالس البلدية في مايو/أيار من العام نفسه، ثم انتخاب أعضاء مجلس النواب في أكتوبر/تشرين الأول، وانعقاد أولى جلساته في 2002 لتبدأ المسيرة الديمقراطية في مملكة البحرين عهدا جديدا.

ولم تقتصر التغييرات الإيجابية التي شهدتها البحرين على تلك النواحي، بل اشتملت على تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية، الأمر الذي أهَّلها إلى دخول البرلمان.

وتتويجا لتلك المسيرة الديمقراطية شهدت البحرين انتخابات نيابية وبلدية في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 لانتخاب 40 عضوا في مجلس النواب و30 عضوا في المجلس البلدي، وتوجت بانتخاب برلمان ومجلس بلدي جديدين.

السلام العالمي

كما استطاعت البحرين أن تؤسس بنية اقتصادية حديثة ومتنوعة عززت مكانتها مركزا تجاريا وماليا وسياحيا رئيسيا في المنطقة.

على صعيد السياسة الخارجية، واصلت مملكة البحرين في عهد الملك حمد بن عيسى جهودها ومساعيها من أجل تعزيز علاقاتها بدول العالم كافة والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في كل المحافل والمنابر الدولية.

كما التزمت المملكة بسياسة واضحة المبادئ والثوابت في علاقتها مع دول الجوار الخليجي ودول مجلس التعاون.

وشارك الملك حمد بصورة شخصية ناشطة في معظم المؤتمرات والمحافل الدولية المعنية بإنشاء السلام العالمي، والتخفيف من معاناة الشعوب، وكان دائما على الخط الخليجي مبادرا لتعزيز الصف.

النائب بوخماس: مرسوم «العفو» يلمّ الشمل الأسري والوطني في ظل العهد الزاهر لجلالة الملك المعظم

أكد عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمني الوطني النائب د. حسن بوخماس إن المرسوم الملكي السامي الشامل للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية تدفع نحو حماية النسيج الاجتماعي وتعطي فرصة جديدة للمشمولين بالعفو السامي والبالغ عددهم 1584 محكوماً نحو حاضرهم وبناء مستقبلهم والاندماج في مجتمعهم من جديد، وإعلاء المصلحة العامة والوطنية وهو دور يقع على كل مواطن صالح يحافظ على أمن بلاده، ويشارك في البناء الوطني.

وأشاد النائب بوخماس بأهداف المرسوم الملكي الذي راعى مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الانسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وذكر إن المرسوم أدخل السرور في قلوب عائلات المحكوم عليهم لتكون فرحة العيد عيدين، ولمّ الشمل الأسري، والوطني من أجل غد زاهر في ظل العهد الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وبمساندة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

مجلس النواب
Council of Representatives
مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

مجلس النواب: العفو السامي.. نهج ملكي إنساني .. وتكريس لقيم التسامح والعدالة والقانون

بكل معاني الاعتزاز والتقدير، يتشرف مجلس النواب أن يرفع أسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المُعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله ورعاه، بمناسبة صدور المرسوم الملكي السامي الشامل للعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولى جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك. حيث بلغ عدد المشمولين بالعفو السامي (1584) محكومًا.

ويؤكد المجلس أن العفو الملكي السامي، والذي يأتي انطلاقًا من حرص جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي ، فإنه يؤكد العادة الملكية السامية الدائمة والنهج الاصلاحي الحكيم والرؤية الإنسانية الحضارية في تعزيز المنظومة الحقوقية، والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم.

ويعرب المجلس عن بالغ تقديره للتوجيه الكريم من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، لوزارة العمل لتوفير برامج تدريبية و عرض فرص عمل للمشمولين بالعفو الملكي السامي من أجل تحملهم المسؤولية المجتمعية المناطة بهم بالمساهمة في المسيرة الوطنية للبناء والتنمية.

ويشير المجلس إلى ان العفو الملكي السامي من شأنه إتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع، ومراعاة البعد الإنساني في التخفيف عن المحكومين وعائلاتهم، والعمل لتصحيح سلوكياتهم، واحترام القانون والتحلي بروح المواطنة والانتماء الوطني والشراكة المجتمعية.

مشيدا المجلس بما تزخر به مملكة البحرين من تشريعات حقوقية عصرية، ومبادرات حضارية، ومؤسسات متخصصة، وجهود بارزة ورائدة في تعزيز العدالة الجنائية، ومثمنا المجلس دور وجهود وزارة الداخلية ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، وجهاز النيابة العامة وكافة الوزارات والهيئات.

ALAYAM
الأيام

مبادرة كريمة من قائد حكيم.. فعاليات وطنية لـ«الأيام»:

العفو الملكي الشامل أدخل الفرحة في قلوب وبيوت العوائل البحرينية

عبر عدد من المواطنين والفعاليات الوطنية عن سعادتهم وبالغ فرحتهم بالمرسوم الملكي الشامل بالعفو عن 1584 محكومًا، موجهين شكرهم وامتنانهم لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، على هذه اللفتة الجميلة من جلالته، واصفين إياها بأنها لفتة أبوية من ملك البلاد المعظم، خصوصًا أنها تأتي تزامنًا مع عيد الفطر المبارك.

وقال النائب السابق غازي آل رحمة: «إن المرسوم الملكي السامي بالعفو الشامل والإفراج عن 1584 محكومًا لفتة أبوية وإنسانية كريمة من مليكنا المعظم حفظه الله ورعاه، ومبادرة ستجعل من عيدنا السعيد أجمل عيد وأحلى اللحظات للأسر التي تترقب لمّ شملها، فهنيئًا لمملكتنا الغالية هذه الأجواء السعيدة التي تعزز لحمتنا الوطنية، وتزيدنا تماسكًا والتفافًا حول قيادتنا الرشيدة».

وتوجه آل رحمة بالشكر إلى جلالة الملك المعظم على هذه اللفتة الإنسانية التي تعبّر عمّا يكنّه جلالته لأبناء شعبه من نظرة ملؤها العطف والرحمة والمحبّة، والتي تستتبع إيجاد الفرص للمحكومين للخروج مجددًا، وترك بصماتهم في خدمة وطنهم والعمل من أجله.

وأكد أن مملكة البحرين تبتهج اليوم أيما ابتهاج وتفرح العائلات بلقاء أبنائها، وهذا ما عوّدنا عليه جلالة الملك المعظم بمبادراته ومكرماته الخيّرة، والتي تنطلق من رؤى حكيمة ثاقبة وقلب عطوف على أبنائه.

وقال الناشط عباس العماني: «إن العفو الملكي السامي، يعني إدخال الفرحة الحقيقية لـ1584 بيتًا وأسرة. هذه مبادرة كريمة من لدن قائد حكيم لا يسعنا إلا شكره على ذلك، وهذا ليس بغريب عليه، فهو الذي رسخ في ذاكرتنا الرؤية التي لخّصها جلالته حين قال: حلمتُ بوطن يحتضن جميع أبنائه».

وتابع العماني أن هذه المبادرة الإنسانية تشكل فرصة حقيقية ليست للمّ الشمل على مستوى أسر المفرج عنهم، بل على صعيد الوطن كل الوطن الذي هو في أمس الحاجة لتكاتفنا جميعًا لمواجهة كل التحدّيات بنسيج اجتماعي قوي. مضيفًا: «أشدّ على أيدي المعفي عنهم وعوائلهم، وبعد التهنئة أقول للوطن دينٌ علينا بحفظ ترابه وأمنه ونسيجه الاجتماعي، وأن نكون سواعد بناء متين عصي على كل

غازي آل رحمة

عباس العماني

المحامي علي الدوسري

أسماء عبدالله

دنيا فخراوي

المحامية سمراء عبدالرحيم

زهرة الجسر

حوراء الصباغ

شيء يمس وطننا وأمنه، ملتفين حول قيادتنا الرشيدة في كل ما فيه خير وصلاح ورفعة لوطننا الغالي. أكرر شكري لمليكنا المعظم، وقرّت أعيننا جميعًا بهذه اللفتة الإنسانية الرائعة».

من جانبه، أكد المحامي علي الدوسري أن العفو الملكي السامي من لدن جلالة الملك المعظم أدخل الفرحة في قلوب آلاف الأسر البحرينية في أيام فرحة المسلمين المليئة بالبهجة، كما أن العفو الشامل فرصة جديدة وكاملة للمحكومين للعودة إلى الطريق الصحيح، وإعادة الانخراط في المجتمع والعطاء من أجل وطنهم وأسرهم.

وأشادت الإعلامية أسماء عبدالله بالمرسوم الملكي السامي الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك المعظّم، بالعفو الشامل عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، والبالغ عددهم (1584) محكومًا، بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع قدوم عيد الفطر المبارك.

وقالت إن هذه المبادرة الأبوية والإنسانية الحكيمة تعكس مدى حرص واهتمام حضرة صاحب الجلالة المستمر بالمواطنين، وإعطاء الفرصة مجددًا للمحكومين للاندماج في المجتمع.

وأضافت أن العفو السامي يعزز من قيم الإنسانية في المملكة البحرين التي تحث على وحدة وصلابة الأسرة البحرينية باعتبارها نواة المجتمع، وكذلك إتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع وإعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان.

وقالت دنيا فخراوي، رائدة الأعمال، إنها شعرت بفرحة لا توصف عند سماعها خبر العفو الملكي؛ لما له من أثر نفسي إيجابي كبير في قلوب أمهات وأهالي المحكومين، وله الأثر الأكبر على نسيجنا الاجتماعي.

ووقالت: «كلنا كبحرينيين سعدنا بهذه المبادرة الإنسانية، وهي فرصة حقيقية لمراجعة أخطاء الماضي والوقوف صفًا واحدًا مع الوطن، فلا سفينة لنا سواه، وكلنا خلف ربان وقائد شيمته العفو والسماح. شكرًا لجلالة الملك المعظم، وأعتقد أن عيد الفطر السعيد هذا العام له بهجة خاصة في نفوس أهل البحرين الطيبين. أدام الله علينا جميعًا هذه الأفراح، ودام وطننا يزخر بالأمن والبركة والاستقرار».

أما المحامية سمراء عبدالرحيم فقالت: «إن المبادرة الملكية السامية بالعفو عن المحكومين في القضايا الجنائية لفتة أبوية من صاحب الجلالة؛ وذلك لما له من أثر كبير في نفوس الأهالي، وخصوصًا فرحة عيد الفطر السعيد، حيث إن هذه المبادرة تتيح للسجناء والمحكومين فرصة لتصحيح أخطائهم والعودة للانخراط في المجتمع بشكل إيجابي كمواطنين صالحين لخدمة مملكتهم، كما أنها توازن بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، لا سيما بعد تطبيق برنامج السجون المفتوحة، والذي يُعد من أولى البرامج فاعلية في الشرق الأوسط».

وقالت المحامية زهرة الجسر: «إن المرسوم الملكي أثلج صدور الأهالي والشعب البحريني بأكمله، وأدخل الفرحة عليهم، ويأتي ليؤكد نهج مملكة البحرين في رعاية حقوق الإنسان في ظل صاحب الجلالة الملك المعظم، وإن هذه الخطوة تعتبر فرصة للمحكومين في الانخراط في المجتمع مرة أخرى ومحافظة على استقرار الأسرة البحرينية».

وقالت الإعلامية حوراء الصباغ: «إن المبادرة الملكية السامية بالعفو عن المحكومين تعد تجسيدًا حقيقيًا للروح الأبوية والإنسانية الرفيعة والرؤية الحكيمة لجلالة الملك المعظم، كما تعكس هذه المبادرة التزام جلالته بالعدالة والتسامح، وحرصه العميق على تعزيز التماسك الاجتماعي».

وأضافت الصباغ أن هذه المبادرة الكريمة تمنح للمحكومين فرصًا جديدة للاندماج في المجتمع والإسهام الفاعل في بناء الوطن وتحقيق التقدم والازدهار، وإن عفو جلالة الملك المعظم يعزز رؤية مملكة البحرين في تعزيز حقوق الإنسان وتعميق مفهوم التسامح والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع.

كما يُبرهن جلالة الملك على طبيعته الحنونة ورؤيته الرائدة في تطوير المجتمعات وبناء مستقبل مشرق للجميع، كما يعزز المرسوم السامي مبدأ الحريات وحقوق الإنسان في مملكة البحرين، ويقدّم مثالاً متميزًا للتسامح والتعايش السلمي في المجتمع.

ALAYAM
الأيام

مبادرة أدخلت البهجة لمئات العوائل البحرينية وفرصة لبداية جديدة للمشمولين بالعفو

ترحيب نيابي وشوري كبير بالعفو الملكي.. نظرة ثاقبة ومشاعر أبوية رحيمة

شهد المرسوم الملكي السامي بالعفو الشامل عن أكثر من 1500 محكوم ترحيبًا واسعًا من أعضاء السلطة التشريعية، حيث توالت التصريحات النيابية والشورية التي أشادت بالأمر الملكي السامي.

وقال النواب والشوريون إن العفو الملكي أدخل الفرحة العارمة على مئات الأسر البحرينية التي التمّ شملها خلال أيام عيد الفطر السعيد.

وأكّد النواب والشوريون أن المرسوم الملكي السامي، يشكّل لفتةً أبوية وإنسانية عطوفةً من لدنّ صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم، حيث يأتي العفو الشامل بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع استعداد المملكة بالاحتفال بعيد الفطر المبارك.

وأكدوا حرص صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم على إدخال البهجة والسرور على قلوب أبنائه من المواطنين في كافة المناسبات والأعياد، وأن العفو والتسامح ليس بغريب على جلالته.

رئيس النواب: قائد قريب من شعبه

وأكّد رئيس مجلس النواب أحمد المسلم أن تفضّل جلالة الملك المعظم أيّده الله، بهذه المبادرة الحكيمة والأبوية، تعكس الحكمة الملكية والرؤية الإنسانية وتهدف إلى تعزيز التماسك المجتمعي والترابط الأسري وحماية النسيج الاجتماعي، والحفاظ على الوحدة الوطنية، والتي تُعد ركيزة أساسية، راسخة وثابتة في النهج الملكي

السامي، من أجل ترسيخ قيم حقوق الإنسان والتسامح، وإعلاء المصلحة العامة، وتنفيذ القانون والعدالة، في ظل المسيرة التنموية الشاملة.

مشيرًا إلى أن المرسوم الملكي السامي الشامل للعفو، يؤكد قرب جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، من أبنائه شعبه، وحرصه على إتاحة الفرصة للمحكوم عليهم للاندماج الإيجابي في المجتمع، والاستفادة من الدروس، والعودة إلى المسار السليم والصواب، والمشاركة في العمل والبناء، ورعاية الأسرة والأبناء، واحترام القانون.

رئيس الشورى: روح إنسانية رفيعة

وأشار رئيس مجلس الشورى علي الصالح إلى أن المبادرة الملكية السامية بالعفو عن المحكومين، تترجم الروح الإنسانية الرفيعة لدى جلالة الملك المعظم، حفظه الله ورعاه، وتعكس الرؤية الحكيمة والحرص على التماسك الاجتماعي، ومنح المحكومين فرصًا جديدة للاندماج في المجتمع، والإسهام في بناء الوطن، وتحقيق المزيد من الإنجازات والنجاحات في المسيرة التنموية الشاملة، في ظل قيادة جلالة الملك المعظم.

ونوّه رئيس مجلس الشورى بأن تزامن العفو الملكي السامي عن المحكومين مع قرب حلول عيد الفطر السعيد، سيكون له الأثر البالغ في نفوس أهالي المحكومين، وسيدخل الفرحة والبهجة في نفوسهم، مؤكدًا أن جلالة الملك المعظم، بمبادراته الإنسانية المتواصلة منذ تولي جلالته مقاليد الحكم، تعزز ثقافة التسامح والتعايش والمحبة التي تمتاز بها مملكة البحرين.

كاظم: فرحة عارمة

وأشاد النائب جلال كاظم بالمرسوم الملكي بالعفو الشامل، وأكّد أنه أدخل الفرحة العارمة لدى مئات الأسر البحرينية.

وأكد كاظم أن المرسوم الملكي السامي، يؤكد النظرة الأبوية الرحيمة والعطوفة لجلالة الملك المعظم تجاه أبناء شعبه، كما أنه يُعد استذكارًا

محمد المعرفي

محمد الاحمد

منير سرور

جلال كاظم

للإنجازات الرائدة والمكاسب الوطنية التنموية الشاملة التي شهدتها مملكة البحرين في عهد جلالته حفظه الله ورعاه.

إبراهيم: لمّ الشمل

بدوره، أكد النائب حسن إبراهيم حسن أن المرسوم الملكي السامل بالعفو الشامل أثلج صدور الأهالي وأدخل الفرحة عليهم بلمّ شمل الأسر البحرينية.

وقال إن العفو الملكي يعكس مدى حرص واهتمام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم المستمر بالمواطنين، وإعطاء الفرصة مجددًا للمحكومين للاندماج مرة أخرى في المجتمع.

السلوم: مبادرة أبوية

من جانبه، أكد النائب احمد السلوم أن هذه المبادرة الأبوية والإنسانية من جلالة الملك المعظم، تبرز المشاعر الأبوية الصادقة والمحبّة الكبيرة التي يكنّها جلالته حفظه الله ورعاه لأبناء شعبه بجميع مكوناتهم وانتماءاتهم، وهي مبادرة ليست بجديدة على جلالته.

الظاعن: روح الرحمة

وفي ذات السياق، أكدت د. مريم الظاعن «أن هذا الإجراء يعكس الحكمة السامية لجلالة الملك، ويؤكد على روح العدل والرحمة التي تتسم بها قيادتنا الحكيمة، وينسجم مع مساعي جلالته نحو تعزيز قيم الإنسانية والتضامن في مجتمعنا».

العسبول: بداية جديدة

من جانبه، أوضح النائب محسن علي العسبول أن المرسوم الملكي يعكس حرص جلالته الدائم والمتجدد على منح المحكومين بداية جديدة لحياتهم الاجتماعية وللمّ الشمل الأسري والمحافظة على استقرار الأسرة البحرينية وتماسك وصلابة المجتمع البحريني وحماية نسيجه الاجتماعي.

بوعنق: رؤية حضارية

وفي نفس السياق، أكد النائب خالد صالح بوعنق، أن العفو الملكي السامي يؤكد نهج مملكة البحرين الرفيع في رعاية وحماية حقوق الإنسان وتطوير المنظومة الحقوقية وفق رؤية حضارية متقدمة، وإضافة نوعية لمسيرة الإصلاح والتأهيل بعد مشروع السجون المفتوحة والعقوبات البديلة، التي أبرزت جهود مملكة البحرين في الجانب الحقوقي وحرصها المتواصل.

الصالح: رحمة وكرم

من جانبه، أكد النائب ممدوح الصالح أن هذه الخطوة الكريمة من جلالة الملك المعظم، التي تأتي بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم وتزامنًا مع عيد الفطر المبارك، تأتي تعبيرًا عن رحمة وكرم القلب الحنون لجلالته، مؤكدًا أن هذا العفو الشامل سيسهم بشكل كبير في تحقيق العدالة وتعزيز الأمن والسلم المجتمعي في مملكة البحرين.

الشنو: لفتة إنسانية

بدوره، قال النائب عبدالحكيم الشنو «لا يسعنا إلا أن نثمّن هذه الخطوة ونعتبرها بادرة طيبة ضاعفت من أفراح الشعب البحريني تزامناً مع عيد الفطر المبارك، إذ إن هذه اللفتة الإنسانية تنم بلا شك عن مدى قرب القيادة مع الشعب».

السيد: قائد شجاع

وأشادت النائب جليلة السيد بالمرسوم الملكي السامي، وأكدت أن هذه المبادرة الأبوية الإنسانية الحانية من لدن جلالة الملك المعظم، تعكس الشخصية الجامعة المحبة والعظيم الصادق لجلالة الملك ورعايته لأبناء شعبه ووطنه من مختلف أطيافهم وانتماءاتهم، فهو القائد الشجاع الذي أثبت في شتى المواقف والظروف أنه الأب الحاني والعطوف لشعبه

فؤاد الحاجي

جميلة السلمان

علي الشهابي

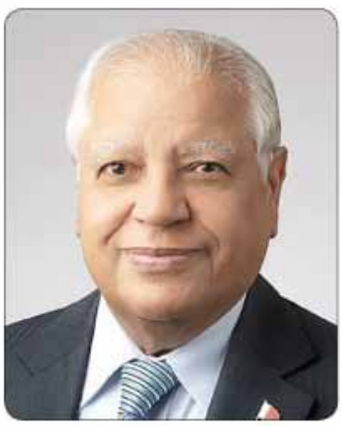
محمد الخزاعي

مريم الظاعن

ممدوح الصالح

محمود فردان

هشام العشيري

وأمته.

بوخماس: فرصة جديدة

وفي ذات السياق أكد النائب حسن عيد بوخماس إن المرسوم أدخل السرور في قلوب عائلات المحكوم عليهم لتكون فرحة العيد عيدين، ولمّ الشمل الأسري، والوطني من أجل غدٍ زاهر في ظل العهد الإصلاحي للملك المعظم، وأن العفو الملكي فرصة جديدة للمشمولين نحو حاضرهم وبناء مستقبلهم والاندماج في مجتمعهم من جديد.

حنان: خالص الدعوات

بدورها، قالت النائب حنان فردان، إن جميع أبناء شعب البحرين تلقوا هذا الخبر المفرح بكل حب وتقدير، فيما يرفع الآباء والأمهات أيديهم بالدعاء لجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه بطول العمر والتوفيق والسداد شاكرين جلالته على مكرمته السامية.

فردان: تعزيز الاستقرار

وفي ذات السياق، أشار النائب محمود فردان إلى أن صدور هذا العفو الأبوي الشامل يأتي تأكيدًا على ما يوليه جلالة الملك المعظم من حرص على حماية المجتمع البحرينيّ، وتعزيز تماسكه وصلابته، في جوّ من الأمن والاستقرار والتّنميَة.

الشهابي: ترسيخ المحبّة

وقال علي حسين الشهابي عضو مجلس الشورى، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى إن العفو الملكي عن عدد كبير من المحكومين والبالغ 1584 محكومًا، يؤكد سماحة القيادة الحكيمة حفظها الله ورعاها، وتعاطيها الإيجابي ما كل ما من شأنه يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، ويدعو إلى لمّ الشمل وتضافر الجهود والمساعي الوطنية لتحقيق المصالح العليا للوطن والمواطن، مشيرًا إلى أن عفو جلالة الملك المعظم يسهم في ترسيخ مفاهيم المحبة والوئام وتعزيز السلام والاستقرار.

الرفاعي: بناء الوطن

بدوره، أكد النائب محمد الرفاعي أن العفو الملكي يتيح فرصة جديدة للمحكومين للعودة إلى المجتمع والاندماج فيه للمشاركة في بناء الوطن والمجتمع مشيرًا إلى أن العفو الملكي ينطلق من مبادئ المشروع الإصلاحي لجلالة الملكي المعظم والرؤية الملكية الحكيمة في نهج الإصلاح الوطني والبناء الحضاري للمجتمع فضلاً عن ما تعكسه هذه التوجيهات من حكمة جلالته وإنسانيته وروحه المتسامحة، وحرص جلالته على دمج فئات المجتمع البحريني في نسيج وطني متلاحم.

مبارك: استقرار الأسرة

وفي ذات السياق، أكدت النائب باسمة مبارك أن العفو يعتبر لفتة أبوية من جلالة الملك، تجاه أبنائه ويجسد حرصه على رعاية واستقرار الأسرة البحرينية والرؤية المتقدمة لجلالته في الدمج بين العقوبة الجنائية وإتاحة الفرصة لإعادة الإصلاح والتأهيل وهو نهج إنساني يراعي المصلحة العليا لوطننا الحبيب.

الخزاعي: مبادئ العدالة

بدوره، شدّد د. محمد علي الخزاعي عضو مجلس الشورى على أهمية أن يتلمس المعفو عنهم مرامي العفو الملكي السامي الشامل الذي جاء مراعاة لمبادئ العدالة وسيادة القانون، واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب، والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر.

السلمان: مبادرة إنسانية

من جانبها، قالت د. جميلة السلمان عضو مجلس الشورى أن مرسوم العفو عن المحكومين يؤكد على المبادرة الإنسانية والأبوية الكريمة التي تعكس بجلاء ما يكنه جلالته من محبة لكافة أبناء هذا الوطن

أحمد المسلم

علي الصالح

حسن بوخماس

حسن إبراهيم

الغالي، وحرصه على إدخال البهجة والفرح إلى قلوب المواطنين، لاسيما مع قرب حلول عيد الفطر المبارك.

الأحمد: قلب كبير

ونوّه النائب محمد سلمان الأحمد إلى أن مرسوم العفو الشامل جاء من قلب كبير لأب حانٍ على شعبه، مؤكدًا أن جلالة الملك المعظم حمد بن عيسى آل خليفة يعطي دروسًا في الإنسانية.

قاسم: قائد محبّ

من جانبها، أكدت لينا حبيب قاسم عضو مجلس الشورى، أن عفو صاحب الجلالة يمثل لفتة إنسانية من قائد محب لشعبه، وداعمًا لكل المبادرات والعطاءات التي تصب في سبيل مضي المملكة بثبات نحو مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا بفضل تعاضد وعمل أبنائها المخلصين.

العشيري: أثلج الصدور

بدوره، أكد النائب د. هشام العشيري، أن مرسوم العفو ليس بغريب على جلالة الملك المعظم وسعيه لإدخال الفرحة في قلوب كافة أطياف ومكونات المجتمع خاصة خلال أوقات المناسبات السعيدة، مؤكدًا على أن المرسوم قد أثلج صدور العديد من العوائل البحرينية، وأسهم في لم شملهم وإكمال فرحتهم بقرب حلول عيد الفطر المبارك.

القصاب: إصلاح شامل

وأكد هشام القصاب عضو مجلس الشورى أن هذه المبادرات المتطورة الصادرة من لدن جلالة الملك المفدى، تنعكس إيجابيًا على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، إذ إنها تأتي منسجمة مع المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، الذي قام على عماد الإصلاح الشامل، وعلى الاستفادة من طاقات وإمكانيات الشباب، إذ إن العفو أو تطبيق العقوبات البديلة.

الحاجي: فرص واعدة

من جانبه، قال فؤاد الحاجي عضو مجلس الشورى إن المرسوم يؤكد حرص واهتمام جلالته على تماسك وصلابة المجتمع البحريني، والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العليا للوطن، ومواصلة العمل الجماعي الإيجابي والمثمر، وتجاوز مختلف الظروف والتحديات بصناعة الفرص الواعدة من خلال مشاركة الشعب فرحته وإرادته وعطاءاته.

الحسيني: عفو وتسامح

بدوره، قال النائب محمد الحسيني إن هذا التوجيه من جلالة الملك ليس بالمستغرب، لنشر روح التسامح والإصلاح والعفو، وفي شهر كريم، ويعبر عن سعي جلالته لتخفيف معاناة المعفو عنهم وعن ذويهم، وحرصه التام على لمّ شملهم مع أسرهم قبل العيد.

المعرفي: برامج رائدة

وأشاد النائب محمد المعرفي بالمرسوم الملكي السامي لافتًا إلى الدور الكبير الذي تقوم به وزارة الداخلية بقيادة الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، حيث تهتم بتأهيل المحكومين وإدماجهم في المجتمع عن طريق الكثير من المبادرات والبرامج الرائدة التي تهدف لتوفير البيئة المناسبة لهم، والاهتمام بتحسين أوضاعهم ومعالجة الأسباب والظواهر التي أدت بهم لمخالفة القوانين والأنظمة، ليتوج هذا المجهود بالعفو الملكي السامي وإعادتهم لأحضان الأسرة ليكونوا أفرادًا فاعلين بشكل ايجابي في المجتمع.

الدوي: قلب عطوف

من جانبه، أكد النائب حمد الدوي إن المرسوم دليل واضح على أن الملك المعظم أب لجميع البحرينيين يحتضن همومهم، ويحملها في قلبه الأبوي العطوف على اختلاف انتماءاتهم وطوائفهم وتوجهاتهم.

العليوي: ملك القلوب

بدوره أكد النائب محمد العليوي أن لقب «ملك القلوب» لم يأتِ من فراغ،

بـل جاء بعد العديد مـن المكرمات والقرارات التي اتسـمت جميعها بروح الإنسانية التي تميز بها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملـك مملكتنا الغالية، وهذا مـا قرب جلالته إلى قلوب الشـعب البحريني الوفي الذين يبادلونه كل الحب والتقدير والاحترام.

ملا حسن: فرحة العيد

وقال النائب جميل ملا حسن إن مرسوم العفو الخاص يؤكد بأن جلالة الملك المعظم حريص على أن تعود فرحة العيد لأسـر المسـتفيدين من العفـو الملكي الخاص، ويعود النـزلاء إلى حياتهـم الاجتماعية والعملية واسـتئناف دورهم كمواطنين يسـهمون في بناء ونهضة وطنهم في شـتى المجالات.

الظاعن: بناء المستقبل

وأشـاد النائـب عبدالله الظاعـن بالأمر الملكي السـامي والذي يعكس روح الرحمـة والتسـامح التي يتميز بهـا جلالة الملك المعظـم، والرؤية السـامية لتعزيـز الوحدة والمصالحة في مجتمعنا، مشـيرًا إلى أنها إشـارة قوية للتآلف والتسـامح التي تدعو إلى العمل المشـترك وبناء مسـتقبل أفضل للجميع.

أشادت بالمرسوم الملكي الشامل بالعفو عن 1584 محكومًا

«خارجية الشورى»: جلالة الملك المعظم حريص على صلابة وتماسك المجتمع وحماية نسيجه الاجتماعي

أشادت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى برئاسة سعادة الدكتور علي بن محمد الرميحي، بالمرسوم الملكي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفه حفظه الله ورعاه بالعفو الشامل عن 1584 محكومًا، والمحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

وأكدت اللجنة أن المرسوم الملكي الشامل يعكس حرص جلالته الدائم والمتجدد على منح المواطن البحريني المحكوم فرصة جديدة للنهوض لأداء واجبه الوطني، مشيرين إلى مواقف جلالة الملك المعظم رعاه الله الانسانية والتي جسدت قيم ومبادئ المسؤولية التي يحملها جلالته تجاه أبنائه من خلال تعزيز التسامح ومبدأ التعايش بين أبناء الوطن، والنابع من حب جلالة الملك لأبناء شعبه واحتواءه لهم في كل الظروف، وحرص جلالته على نشر البهجة والفرح بين أوساط المجتمع البحريني في هذه الأيام المباركة.

وأشارت اللجنة إلى أن جلالة الملك المعظم حريص كل الحرص على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، وإسناد الحقوق والمكانة الشخصية والاجتماعية والمدنية، وإتاحة فرصة الاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص.

رئيس مجلس الشورى: العفو الملكي عن المحكومين يجسّد أسمى صور النُبل والإنسانية ويؤكد النهج السامي لجلالة الملك المعظم في تعميق الاستقرار المجتمعي

أكد معالي السيد علي بن صالح الصالح، رئيس مجلس الشورى، أنَّ العفو الملكي السامي عن المحكومين يجسّد أسمى صور ومعاني النُبل والإنسانية، ويعكس النهج الرفيع الذي يرسخه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظّم القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله ورعاه، في تعميق الاستقرار المجتمعي، والتأكيد على مبادئ وقيم حقوق الإنسان التي تتنامى في ظل العهد الزاهر لجلالة الملك المعظم، معربًا معاليه عن أصدق معاني الشكر والثناء لجلالته، أيده الله، بمناسبة صدور المرسوم الملكي الشامل للعفو عن (1584) من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامنًا مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك.

وأشار معالي رئيس مجلس الشورى إلى أنَّ المبادرة الملكية السامية بالعفو عن المحكومين، تترجم الروح الإنسانية الرفيعة لدى جلالة الملك المعظم، حفظه الله ورعاه، وتعكس الرؤية الحكيمة والحرص على التماسك الاجتماعي، ومنح المحكومين فرصًا جديدة للاندماج في المجتمع، والإسهام في بناء الوطن، وتحقيق المزيد من الإنجازات والنجاحات في المسيرة التنموية الشاملة، في ظل قيادة جلالة الملك المعظّم، أيده الله.

ونوّه معالي رئيس مجلس الشورى إلى أنّ تزامن العفو الملكي السامي عن المحكومين مع قرب حلول عيد الفطر السعيد، سيكون له الأثر البالغ في نفوس أهالي المحكومين، وسيدخل الفرحة والبهجة في نفوسهم، مؤكدًا معاليه أن جلالة

الملك المعظّم، بمبادراته الإنسانية المتواصلة منذ تولي جلالته مقاليد الحكم، تعزز ثقافة التسامح والتعايش والمحبة التي تمتاز بها مملكة البحرين.

وقال معالي رئيس مجلس الشورى إن جلالة الملك المعظّم، يقدم الدعم والرعاية لجميع أبناء شعبه، وإن توجيهاته للاهتمام بالمواطنين تأتي انطلاقًا من منهاج حكيم يُعلي شأن المواطن باعتباره النواة والركيزة الأساسية لكل مسارات النهضة والتنمية في مملكة البحرين.

وأعرب معالي رئيس مجلس الشورى عن التقدير والثناء للجهود والمساعي الحثيثة التي تبذلها الحكومة الموقرة، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، وحرصها المتواصل على تنفيذ توجيهات جلالة الملك المعظّم، حفظه الله ورعاه، وتنفيذ المبادرات والبرامج التي ترسخ دولة المؤسسات والقوانين، مشيدًا بجهود جميع الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، التي تعمل بتكاتف وبروح فريق البحرين الواحد، من أجل إبراز ريادة مملكة البحرين في تطبيق أعلى معايير وأنظمة حقوق الإنسان.

ALAYAM الأيام

رئيس الأوقاف الجعفرية:

العفو الملكي السامي أدخل الفرح لقلوب شعب البحرين

أعرب رئيس الأوقاف الجعفرية يوسف بن صالح الصالح عن بالغ الشكر وعظيم التقدير إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم، بمناسبة صدور الأمر الملكي السامي الشامل، للعفو عن 1584 محكومًا، وذلك بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم وتزامنًا مع عيد الفطر المبارك.

وأكد الصالح أن المرسوم الملكي السامي يجسد الحرص الأبوي الكبير الذي يوليه جلالة الملك المعظم لشعبه الوفي وأبنائه المحكومين في مختلف القضايا، ويحمل العديد من المضامين السامية ومن أبرزها تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي ولم شمل الأسر بما يجسد قيم الصفح والتسامح التي سمة حضارية في مملكة البحرين.

ونوه الصالح بأن هذا العفو الكريم ليس غريبًا على جلالة الملك المعظم، فهو الأب الحاني على جميع أبنائه والقائد والقدوة لهذا الوطن ومسيرته المباركة التي تمضي بعزيمة وثبات، ولا شك أن العفو الكريم ومع المناسبات الغالية على الجميع كشهر رمضان المبارك وقرب حلول عيد الفطر السعيد، وجاءت الإرادة الملكية السامية لتسهم في لمحافظة على استقرار الأسرة البحرينية وتماسك وصلابة المجتمع البحريني وحماية نسيجه الاجتماعي، ضمان انخراط الجميع في المشاركة في المسيرة التنموية الشاملة.

كما ثمن رئيس الأوقاف الجعفرية الجهود الحثيثة والدعم المتواصل من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في تعزيز الوحدة الوطنية وإدماج الجميع في مسيرة البناء والتنمية ومختلف المبادرات التي يوليها فريق البحرين بإشراف من سموه الكريم في توفير الحياة الكريمة وإطلاق المبادرات التنموية والحرص الدائم والمستمر على كل ما فيه خير وصالح الوطن وأبنائه الكرام.

1584 ليس مجرد رقم .. بل 1584 حياة جديدة

حنان خلفان

1584 خطوة تعكس الرحمة والتسامح من حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بالإفراج عن 1584 محكوماً، بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم وتزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك، مرسوم ملكي أثلج قلوب عوائل بحرينية وأمهات وأبناء وإخوان وأخوات وأجداد.

1584 فرصة جديدة أهم لبدء حياة جديدة بعد توجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بتوفير برامج تدريبية وعرض فرص عمل للمشمولين بالعفو الملكي بهدف ضمان تكاملهم بشكل فعّال في الحياة الاجتماعية والعملية وتجنب الانجراف مجدداً إلى طريق الجريمة أو مخالفة قوانين المملكة ولم شمل أسر بحرينية ومشاركتهم فرحة العيد، في هذا الرقم تحديداً علينا أن نتخيل كم فرحة وابتسامة وأمان لعوائلهم الكريمة.

1584 فرصة.. نعم فرصة ثمينة للمفروج عنهم للتوبة والاندماج والانخراط في المجتمع بشكل صحيح منهم من أكمل دراسته وتعليمه داخل القضبان الحديدية ومنهم من تعلم حرفة أو

مهنة يدوية تساعدهم على تجاوز ماضيهم وتحقيق تطور إيجابي في حياتهم الاجتماعية والشخصية، وتعكس رؤية مملكة البحرين في تقديم العدالة الشاملة وإعادة تأهيلهم للمساهمة الفعالة الإيجابية في المجتمع.

1584 أسرة معنية بل مجتمع بأكمله لقيت ترحيباً واسعاً بعد صدور المرسوم الملكي ودعوات مقبولة بإذن الله لملك القلوب الذي أعاد الأمل والفرحة إلى أعين تنتظر أن تبصر نورها بعودة أبنائها وأحبائها وخدمة هذا الوطن الغالي، هفوات وصرخات وفيديوهات تدمع لها العين رأيناها في مواقع التواصل الاجتماعي بعد سماع أهاليهم بهذه البشرى السعيدة، وما هي إلا انعكاس وترسيخ لوطننا الغالي ونموذج نفتخر ويحتذى به إقليمياً ودولياً.

1584 ليس مجرد رقم، بل عندما استمعت إليه كنت في قاعة أضع الحناء على أيدي، رأيت بعيني أهالي القرية التي كنت فيها فرحتهم بسماع الرقم والفرحة التي كانت في أعينهم واستعجالهم في إمساك هواتفهم المحمولة، عندها فقط تأكدت أننا شعب متماسك شعب مملكة البحرين الطيب الذي لا يفرق بيننا مذهب ولا طائفية نفرح لفرح بعضنا وندمع لبكاء غيرنا.

شكراً لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على المكرمة الملكية، ستبقون دائماً وأبداً ذخراً لهذا الوطن وتبقى في الأخير البحرين بلد الكرام ومهد السلام، والحمد والشكر موصول لجميع القائمين على أمن وأمان الوطن، شكراً لوزارة الداخلية من كل قلب على جميع جهودكم التي بذلتموها لإعادة الفرحة للعوائل الكريمة، وكل عام وأنتم بخير.

الاتحاد الأوروبي يرحب: تواصل الأصداء الإيجابية الواسعة للعفو الملكي الشامل

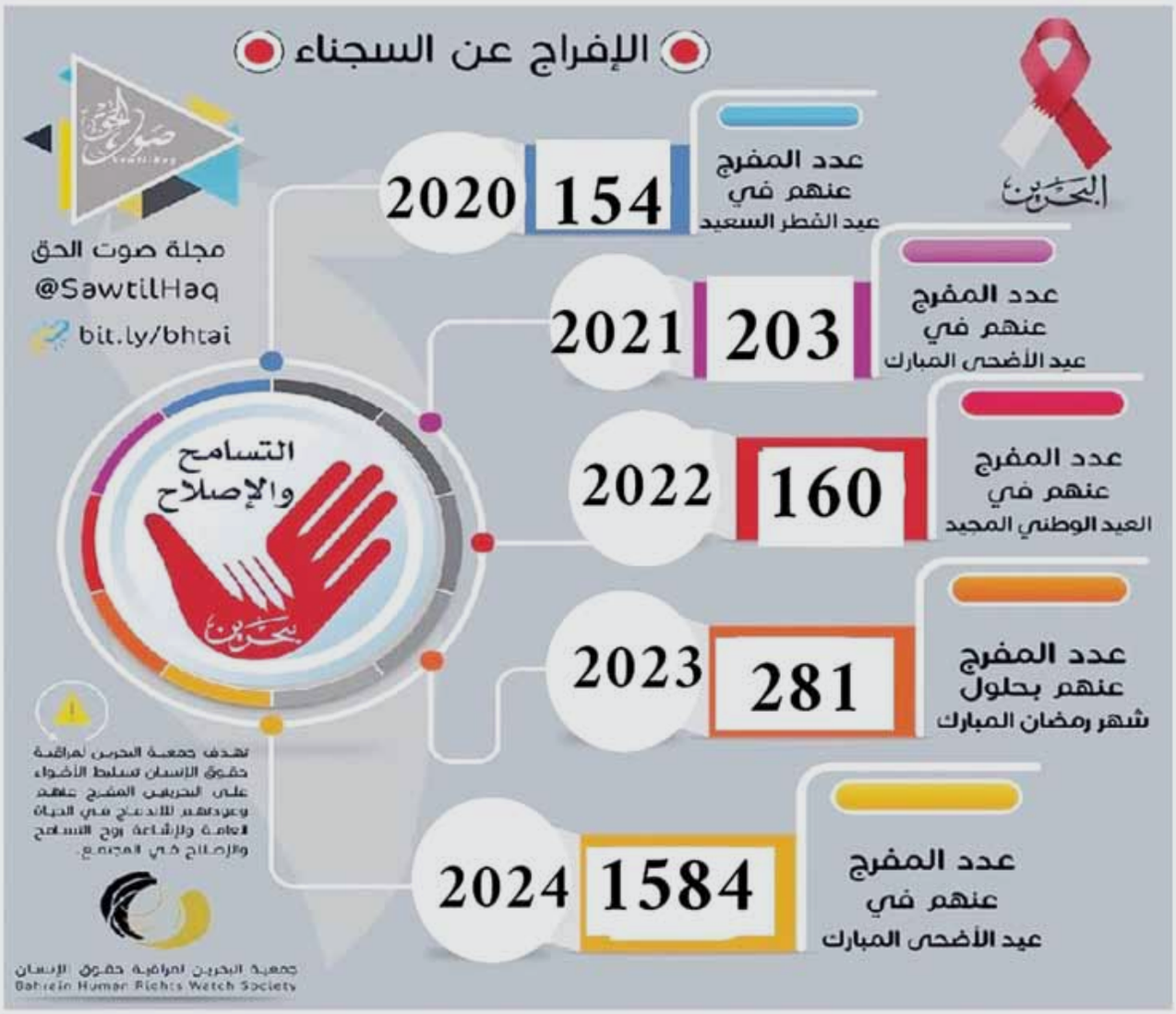

العفو الملكي هذا العام 2024 تضاعف 10 مرات عن الأعوام السابقة

جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان
Bahrain Human Rights Watch Society
منذ 2004

١١ أبريل ٢٠٢٤

○ عبدالعزيز الموسى.

○ كميل البوشوكة.

○ شريف عبدالحميد.

○ فيصل فولاذ.

تواصلت الأصداء الواسعة على المستويين المحلي والدولي للعفو الملكي الشامل من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، لإطلاق سراح 1584 محكوما في قضايا الشغب والقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم في البلاد وتزامنا مع عيد الفطر المبارك.

ورحب الاتحاد الأوروبي عبر حسابه الرسمي في منطقة الخليج العربي بالمرسوم الملكي، مؤكدا أنه يشهد هذا التطور خلال اليوبيل الفضي لجلالة الملك، يأتي تأكيدا على موقف المملكة المتكرر والتزامها بتعزيز البحرين الموحدة، وعبر عن تشجيع الاتحاد الأوروبي للبحرين على الاستمرار في هذا المسار والحفاظ على التزاماتها الأوسع في مجال حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

بدوره، قال فلاد التينو خبير شؤون الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان في مداخلة مع تلفزيون البحرين إنها مبادرة كريمة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم خصوصًا من جانب حماية حقوق الإنسان والتركيز على النسيج الاجتماعي الذي يعد

أمرًا مهمًا جدًا، وتأتي المبادرة الملكية لإعادة شمل المعفو عنهم ودمجهم في المجتمع، داعيا إلى أن يتقبلهم المجتمع من جديد ويعاملهم كمواطنين، ومن المؤكد أن هذه المبادرة من أبرز الأمثلة لحقوق الإنسان ومن المهم إعطاء هذه الفئة من الناس الفرصة للاندماج في المجتمع مرة أخرى، وأتمنى من جميع دول المنطقة الاحتذاء بهذا المثال الذي يبرزه جلالة ملك البحرين ومملكة البحرين التي تأتي في مقدمة دول المنطقة في مجال حماية حقوق الإنسان.

إشادة حقوقية

في الوقت نفسه أكدت منظمات حقوقية إقليمية ودولية أهمية المبادرة الملكية السامية، التي تؤكد أن مملكة البحرين تعد نموذجا لاحترام حقوق الإنسان،

حيث أشاد كل من شريف عبدالحميد المدير التنفيذي للمجموعة العربية الإفريقية لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية وكميل البوشوكة المدير التنفيذي للمركز الخليجي الأوروبي لحقوق الإنسان ومقره المملكة المتحدة بالعفو الملكي الشامل معربين عن أن هذا العفو يؤكد أن مملكة البحرين تحترم وتدعم مبادرات حقوق الإنسان، ومنها العفو العام المتكرر واعتماد قوانين العقوبات البديلة وبرامج السجون المفتوحة.

فيما نشرت جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان إحصائية ترصد عدد المستفيدين من العفو الملكي خلال السنوات الخمس الماضية، حيث أشارت إلى أنه أطلق سراح 154 محكوما عليه في 2020، فيما وصل العدد إلى 203 و160 و281 مستفيدا من العفو الملكي خلال أعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي، وقفز العدد إلى 1584 مستفيدا في 2024.

وقال فيصل فولاذ الأمين العام لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان: إن العهد الإصلاحي لجلالة الملك المعظم، هو عهد العفو الملكي بامتياز من خلال طرح العديد من المبادرات الإنسانية التي تتيح المجال أمام المحكوم عليهم لإعادة الاندماج في المجتمع كمواطنين صالحين مساهمين في عملية التنمية الشاملة بالمملكة، ومنها مبادرة التدابير والعقوبات البديلة والسجون المفتوحة، تلك المبادرات التي تتفرد بها البحرين على المستويين الخليجي والعربي، منوها في الوقت نفسه بتوجيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بتوفير برامج تدريبية وعرض فرص عمل للمشمولين بالعفو الملكي السامي، مشددا على أنه يجب على المستفيدين بالعفو الملكي الشامل أن يعملوا على فتح صفحة جديدة في حياتهم والعمل على خدمة الوطن.

وأضاف أن مبادرات العفو الملكي تتزامن مع دعم ومساندة الآليات الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة ممثلة في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ووحدة التحقيق الخاصة ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين والأمانة العامة للتظلمات وجميعها آليات وطنية تعنى بتوفير كل الضمانات اللازمة لحماية حقوق السجناء وتوفير الرعاية الكاملة لهم في مراكز الإصلاح والتأهيل المختلفة

إنسانية فياضة

بدوره، قال النائب السابق عبدالعزيز عبدالله الموسى عضو مجلس الأوقاف السنية: إن العفو الملكي الشامل يؤكد إنسانية جلالة الملك المعظم الفياضة بالتسامح والحب والعفو النابع من وجدان جلالته، واصفا اياه بالعفو الكريم والكبير بالتزامن مع أجواء عيد الفطر المبارك.

وأضاف أن هذا العفو الكبير الذي شمل 1584 محكوما أسعدنا جميعا وألهب مشاعر الفرح في صدورنا وشاركنا أهالي المفرج عنهم سعادتهم مع تباشير العيد واشراقات هلال شهر شوال، حيث سيعيّد المعفو عنهم مع أهاليهم وأقاربهم وبات العيد عيدين لديهم.

وأشار الموسى إلى أن هذا العفو لهو برهان ودليل ساطع لعدالة جلالة الملك المعظم والحفاظ على رعاية حقوق الإنسان والتسامح لمن أخطأ في حق نفسه وآخرين، كما يشكل فرصة لإدماج المفرج عنهم في مجتمعهم وإعادة تغيير سلوكهم الذي دفعهم الى الجريمة التي قادتهم إلى سلب الحرية التي استعادوها الآن بالعفو الملكي في ظل دولة العدالة وصيانة العفو الملكي للإنسان وإعلاء شأن التسامح.

وأكد الموسى أن الأمر لم يقف عند هذا الحد أو مواجهة المستقبل المجهول بل فتح أمامهم مجالات التدريب التي تعدهم وتهيئ لهم فرص العمل الشريف لضمان مستقبلهم وخدمة بلادهم وتأصيل انتمائهم الوطني وترسيخ قيم المواطنة والوفاء والإخلاص والولاء له.

الوطن

وطن يحتضن كل أبنائه

د. لولوة بودلامة

تزامناً مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم مرسوماً ملكياً سامياً شاملاً للعفو عن «1584» محكوماً في قضايا الشغب والقضايا الجنائية.

وما أن أُعلن هذا الخبر حتى بدأت البحرين الاحتفال بالعيد مبكراً، وانتشرت البهجة ودموع الفرح في جميع أرجاء الوطن، حيث عكس العفو الملكي السامي حرص حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على تماسك وصلابة المجتمع البحريني والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة وسيادة القانون واعتبارات صون الاستقلال القضائي والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر.

وما هي إلا أوقات قليلة تبعت إعلان هذا المرسوم الملكي حتى سمعنا عن توجيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وزارة العمل بتوفير برامج تدريبية وعرض فرص عمل للمشمولين بالعفو الملكي السامي لتأهيلهم في تحملهم المسؤولية المجتمعية والمساهمة في بناء وتنمية المسيرة الوطني.

رأيي المتواضع

حس أبوي إنساني نبيل من حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم؛ فجلالته هو الأب الحاني الذي دأب على بناء وطن «يحتضن كل أبنائه» ويعمل جلالته على ذلك من خلال المساعي الداعمة للحمة الوطنية والاستثمار في الإنسان البحريني، وفي رأيي المتواضع أن العفو الملكي الشامل يعكس النهج الثابت لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، المبني على التسامح، والعدالة، والتعايش، والإخاء، وإرساء القانون.

العفو الملكي ليس هو الأول في تاريخ مليكنا المعظم، بل إن جلالته يمنح الفرص الواحدة تلو الأخرى متطلعاً إلى بناء مجتمع متماسك، تكون الوطنية أهم مرتكزاته، وكم نأمل جميعاً أن يستفيد المشمولون من هذا العفو الملكي الشامل ويبدأوا صفحة جديدة في خدمة وبناء ونماء الوطن.

وفي وجهة نظري المتواضعة نحن نعمل سوياً لتحقيق توجيه صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في توفير فرص عمل وتدريب للمشمولين في العفو لينخرطوا في المجتمع ويكونوا عناصر مهمة من عناصر الإنتاج، وأن يجدوا كل الترحيب من قبل الجميع، ولا سيما أصحاب الأعمال، وأن نطوي صفحة مضت، ونبدأ جميعنا صفحة وطنية جديدة عنوانها «البحرين» ومضمونها الرُقي والنهوض بهذا الوطن، والالتفاف حول قيادته.

وكالة أنباء البحرين
Bahrain News Agency

فعاليات وطنية: العفو الملكي السامي يعزز من نهج البحرين في التسامح والتعايش والسلام وحقوق الإنسان

أكد نواب وشوريون وفعاليات وطنية وصحفية وحقوقية وأكاديمية، أن العفو الملكي الصادر بحق 1584محكومًا، جاء ليعزز من نهج مملكة البحرين في التسامح ونشر قيم التعايش والسلام وحقوق الانسان في البلاد من خلال إعطاء المشمولين بالعفو فرصة جديدة للمساهمة في المسيرة التنموية، والحفاظ على الروابط الأسرية، والدفع بالمجتمع نحو مستقبل أفضل.

وأكدوا أن العفو يأتي تكريسًا للمبادئ الإنسانية والحقوقية التي بني على أساسها المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وسيسهم في المحافظة على استقرار الأسرة البحرينية، وتماسك وصلابة المجتمع وحماية نسيجه الاجتماعي، وضمان انخراط الجميع في المشاركة في المسيرة التنموية الشاملة، وبما يرسم معالم المستقبل الزاهر والمشرق لمملكة البحرين.

وفي هذا الصدد، أعرب السيد علي العرادي عضو مجلس الشورى عن سعادته وتقديره لصدور الأمر الملكي السامي، وقال: "إن هذه المبادرات تدل على الرعاية الأبوية من حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم تجاه أبناء الشعب، والذي لطالما بث روح الأمل والعزيمة في المواطنين".

وأكد أن المبادرة السامية تصب في ترسيخ دعائم الحق والعدالة التي تحفظ أمن المجتمع واستقراره، قائلاً: "إن هذا العفو طبع البسمة على وجوه العائلات والأفراد من أبناء وبنات شعب البحرين، وعبر عن الترابط والألفة بين صاحب الجلالة الملك المعظم وشعبه الوفي".

من ناحيته، أشاد النائب أحمد السلوم بالأمر الملكي السامي بالعفو عن المحكومين، وبقرار صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بضرورة الاسراع في دمج المشمولين بالعفو الملكي في البرامج التدريبية وتأهيلهم تمهيدًا لدمجهم في سوق العمل، مؤكدًا أن ذلك من شأنه تأمين الحياة المعيشية والكريمة للمفرج عنهم من خلال توفير فرص العمل لهم.

وأضاف السلوم: "بصفتي عضو في مجلس النواب، فإننا في المجلس النيابي سنكن داعمين لهذا التوجيه، ومراقبين للتأكد من التنفيذ لصالح المستحقين، بالطريقة التي تحقق الهدف المنشود، وسندعم اي تشريع تحتاجه بغرض تسهيل كل الأمور المتعلقة به".

من جهته، قال السيد يوسف صالح الصالح رئيس مجلس إدارة الأوقاف الجعفرية إن المرسوم الملكي السامي يجسد الحرص الأبوي الكبير الذي يوليه جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه لشعبه الوفي وأبنائه المحكومين في مختلف القضايا، ويحمل العديد من المضامين السامية، ومن أبرزها تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي، ولم شمل الأسرة بما يجسد قيم التسامح التي هي سمة حضارية في مملكة البحرين.

وأضاف: "إن هذا العفو الكريم ليس غريبًا على جلالة الملك المعظم، فهو الأب الحاني على كافة أبنائه، والقائد والقدوة لهذا الوطن ومسيرته المباركة التي تمضي بعزيمة وثبات".

وأشاد بالجهود الحثيثة والدعم المتواصل من قبل صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، في تعزيز الوحدة الوطنية، وإدماج الجميع في مسيرة البناء والتنمية، ومختلف المبادرات التي يوليها فريق البحرين بإشراف من سموه الكريم في توفير الحياة الكريمة، وإطلاق المبادرات التنموية والحرص الدائم والمستمر على كل ما فيه خير وصالح الوطن وأبنائه الكرام.

بدوره، قال الكاتب الصحفي أسامة الماجد، إن العفو الملكي تأكيدُ على نهج جلالة الملك المعظم في المحبة والتسامح ومنح مستقبل أفضل وحياة أجمل لجميع المواطنين.

وأضاف: "لقد أكدت هذه المبادرة حرص جلالته على توحيد كلمة أبناء البحرين والسير معًا نحو المستقبل"، لافتًا إلى أن وزارة الداخلية تقوم بدور أساسي في تعزيز حقوق الانسان في المملكة، وأن هذه البرامج التي تقوم على إستراتيجية وطنية نالت إعجاب المنظمات الحقوقية العالمية، وتعكس مسيرتنا الرائدة في التطوير الشامل والانجازات الضخمة بكل المعايير.

وقال الكاتب الصحفي محميد المحميد : "إن مملكة البحرين تعيش اليوم فرحة كبيرة جسدها المرسوم الملكي السامي بالعفو عن عدد من المحكومين في قضايا الشغب والقضايا الجنائية بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم، وتزامن مع الاحتفالات بعيد الفطر المبارك، خاصة وأنه بلغ عدد المشمولين بالعفو السامي نحو 1584 محكومًا، وكل ذلك يأتي تأكيدًا للحكمة الملكية والإرادة السامية والرؤية الإنسانية».

وأضاف:"لقد استطاع ملك الإنسانية حضرة صاحب الجلالة المعظم حفظه الله ورعاه، نشر البسمة والسعادة على وجوه الأسر وذويهم، وضاعف من فرحة عيد الفطر المبارك وجعلها فرحتين، كما أن هذه المبادرة تأكيد لإنسانية جلالته وما يحمله القائد العظيم من محبة وتسامح لأبناء وطنه وشعبه الكريم».

وتابع:" إن المرسوم الملكي يؤكد الحقيقة الدامغة التي اعتدنا عليها طوال العهد الإصلاحي الذي وضع جلالته أسسه، قد جسد وعزز قيم الإنسانية على أرض الواقع من خلال نشر ثقافة التسامح وروح الألفة والتآلف في المجتمع من خلال اللفتات الملكية المتتالية، كما أنه تأكيد على أن سياسة جلالة الملك المعظم في تعزيز التآلف والتآخي بين مكونات المجتمع أسهمت في رفع اسم مملكة البحرين على المستوى العالمي».

من جانبها، أكدت الدكتورة أحلام القاسمي أستاذ علم الاجتماع بجامعة البحرين، أن مملكة البحرين أسهمت بمبادرات عديدة في تعزيز حقوق الإنسان وأبرزها العفو الملكي السامي عن عدد من المحكومين، والذي يعكس حرص جلالته على تماسك وترابط المجتمع.

وقالت:" لقد انعكست تلك المبادرات في سلسلة من المكارم، وهي ليست في الحقيقة أول مكرمة، إنما أتت مكارم كثيرة على مستويات عديدة منها التعليم والصحة وحقوق الإنسان، ولكن مايميز المبادرة الأخيرة هو التوقيت، وكذلك عدد المشمولين بالعفو، ولقد ظهرت على المجتمع السعادة الكبيرة وشهدنا التناغم الموجود، وإن هذه اللفتة الأبوية هي وثيقة محبة ما بين القائد والمواطنين"، مؤكدة أن دمج المشمولين بالعفو في العمل الاجتماعي بمثابة عملية إعادة بناء المجتمع على جميع الجوانب.

من جانبه، قال الدكتور بدر عادل أستاذ القانون العام المشارك بجامعة البحرين إن صدور المرسوم الملكي السامي بالعفو على على عدد كبير من المحكوم عليهم في قضايا الشغب وقضايا الجنائية، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم، وتزامنًا مع عيد الفطر المبارك، تمثل لفتة إنسانية كريمة من قائد حكيم انحاز للوطن والمواطن، وهو ما عودنا جلالته دائمًا عليه.

وأكد أن أهمية صدور المرسوم الملكي السامي تكمن في أنه قد أشاع المزيد من الفرح لدى المشمولين بالعفو وعائلاتهم، ويعكس حكمة جلالة الملك حفظه الله ورعاه وحرصه على أن تكون الإنسانية والتسامح والتعايش هي صمام الأمان للشعب البحريني الكريم، وأنه يجب أن هناك توازن بين العقوبة والحالات الإنسانية، مما يعكس مدى التقدم الحاصل على أرض الواقع في مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان في ظل احترام سيادة القانون ودولة المؤسسات

من ناحيتها، أكدت الدكتورة مها آل شهاب نائب رئيس الاتحاد العربي لحقوق الإنسان، أن هذا العفو الملكي الإنساني السامي يأتي استمرارًا للنهج الذي دأب عليه حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وحكومته، والذي يتسم بالحكمة الأبوية وتعزيز اللحمة الوطنية.

وأشارت إلى أن العفو الملكي السامي يهدف إلى تعزيز اللحمة

الوطنيــة وتغليــب المصالح العليــا للوطن والمواطن، بما يســهم في تحقيــق الغايات والتطلعات المســتقبلية للشــعب البحريني الكريم ويعزز المســيرة الوطنية التي نفتخر بها، والتــي بدأت منذ 25 عامًا إلــى اليــوم بتولي حضــرة صاحب الجلالــة مقاليد الحكــم، واطلاق المشــروع الإصلاحي الرائد لجلالته، وتدشين ميثاق العمل الوطني ليكون منارة لبناء الدولة الحديثة.

وأكــدت أن هــذا العفــو الملكي الســامي يأتي انســجامًا مــع النهج الإنســاني الذي تســير عليه مملكــة البحرين، وما تحــرص عليه من تحقيق الريادة الإقليمية والدولية في مجال احترام وتعزيز حقوق الإنسان، ومع القوانين والتشريعات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، لا ســيما فيمــا يتعلق بإعادة الإصــلاح والتأهيل، إضافــة إلى حرص المملكة علــى الوفاء بالتزاماتهــا الدولية المعنية بحقوق الإنســان، مشددة على أهمية العمل على إبراز المنجزات الحقوقية والإنسانية لمملكــة البحريــن على الصعيديــن الإقليمي والدولــي وعلى النحو الذي يعزز من مسيرة وريادة الدولة وتنميتها الإنسانية.

ومــن ناحيتــه، قــال الدكتــور مــال الله الحمــادي عضــو مجلس المفوضيــن في المؤسســة الوطنيــة لحقوق الإنســان ورئيس لجنة زيــارة أماكــن الاحتجــاز والمرافق إن هذه اللفتة الإنســانية ليســت غريبة على جلالة الملك المعظم الذي دائما يحرص على أن يدخل الفرحة على قلوب أبنائه وقلوب الأهالي.

وأكــد "أن هــذه المبادرة الســامية لها العديد من الــدلالات، فهي تعكــس الحس الإنســاني والأبوي لجلالتــه، كما يعزز مــن الاهتمام بالجانــب الحقوقــي من خــلال الاهتمــام بحقوق الانســان وموضوع التوســع بمفاهيــم الســجون المفتوحــة والعقوبات البديلــة، كما أن جلالتــه حريــص جــدًا علــى تماســك المجتمع وتماســك النســيج الاجتماعي للمجتمــع، وعلى الوحدة الوطنية وعلى كل ما يصب في المصلحة العامة للشعب».

وأضــاف:" إن هذه المبادرة الإنســانية من جلالــة الملك المعظم تمثــل سلســلة من الخطــوات التي تتخذهــا مملكة البحريــن لتكون رائــدة في مجــال العمــل الإنســاني، حيث خطــت مملكــة البحرين خطوات متقدمة جدًا في هذا المجال، ومنها إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كمؤسســة مستقلة، والأمانة العامة للتظلمات، وأيضًا مفوضية حقــوق الســجناء والمحتجزين، ووحــدة التحقيق الخاصة في النيابــة العامة، كما أن البحرين وضعت الاســتراتيجية الوطنية لحقوق الإنســان 2022 2026 ، وكذلك التشــريعات التي تم تعديلها خلال الفترة الأخيرة، وهي كلها تصب في مجال حقوق الإنسان».

مــن جهته، قــال الكاتب والأكاديمــي الدكتور شمســان المناعي:" إن هذه اللفتة الإنســانية لجلالة الملــك المعظم حفظه الله ورعاه تدل على ما يتمتع به جلالته من مشــاعر إنســانية، وتعبر في نفس الوقت عن الصدق في المبادئ التي يقوم عليها المشروع الإصلاحي لجلالته، وهي مبادئ التعايش السلمي والتسامح ونبذ الكراهية».

وأضاف:" يؤكد هذا الأمر الملكي حرص جلالة الملك حفظه الله ورعاه، على أن يجعل مناســبة الأعياد مناســبة للفــرح، و يد جلالة الملــك البيضاء ممدودة للجميع بدون اســتثناء، ولا شــك في أن هذا الشــيء يجمــع النســيج الاجتماعــي للمواطنين على كلمــة واحدة، ويؤكــد أن هذا المجتمع تســوده الوحدة والوئام تحــت قيادة جلالة الملك المعظم».

وتابــع:" إن المبــادرات التي اتخذتهــا مملكة البحريــن في مجال حقوق الانســان جعلت المملكة في مصاف الدول الكبرى والحريصة على إعطاء الإنسان مكانة رفيعة ومتميزة وجعله يشعر بالطمأنينة والأمن لكي يسهم بدوره في التنمية الشاملة».

مــن ناحيتها، قالــت المحامية دينــا اللظي رئيس مركــز المنامة لحقوق الإنسان:" إن عملية دمج المشمولين بالعفو في المجتمع، هي عمليــة تكاملية من عــدة جوانب، وإن توجيه صاحب الســمو الملكي ولــي العهد رئيس مجلس الوزراء بســرعة البدء فــي تدريب وإتاحة فرص العمل لمن شــملهم العفو، يوكــد الاهتمام بدمج هولاء الأفراد في المجتمع».

وأكدت أن هذه المبادرات التي تقدم من جميع الجهات المختصة ســاهمت في عمليــة التطوير والتنمية، كمــا أن البرامج التي تقدمها مملكــة البحرين تحظى بإشــادة إقليمية ودولية علــى فاعليتها في خدمة المجتمع.

مــن جانبه، قال الســيد عبدالله الدرازي نائب رئيس المؤسســة الوطنيــة لحقوق الإنســان ســابقًا، إن جلالة الملــك المعظم ورعاه عودنا دائمًا على حبه وتفانيه لشعبه، وقد جاء العفو الملكي ليكرس هذه المحبة.

ووصف العفو الملكي بأنه تكريس للمبادئ الإنسانية والحقوقية التي بني على أساســها المشــروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم، فقد أدخل هذ العفو الابتســامة والفرحة على الجميع بحيث أصبح

العيد عيدين، وتزامنًا مع الاحتفالات الوطنية لليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك لمقاليد الحكم.

وأشار إلى أن العديد من الجهات والمؤسسات الدولية والمنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ثمنت هذه المبادرة الكريمة لجلالة الملك المعظم.

من جهته، أشار المحامي والمستشار القانوني محمد عادل الأبيوكي، إلى أن صدور المرسوم الملكي السامي بالعفو عن عدد من المحكومين في عدد من القضايا الجنائية ، جاء انطلاقًا من حرص جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، على الحفاظ على تماسك وصلابة المجتمع وحفظ الكرامة الإنسانية لكل أبناء الوطن، والعمل على حماية نسيجه الاجتماعي في إطار إعلاء المصلحة العامة للمجتمع، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية، ومراعاة مبادئ العدالة، وسيادة القانون، والتوفيق بين العقوبة من جانب والظروف الإنسانية والاجتماعية للمحكوم عليهم من جانب آخر، وإتاحة فرصة للمحكوم عليهم بالاندماج الإيجابي في المجتمع على نحو من شأنه إعلاء قيم ومعايير حقوق الإنسان على نحو سامٍ، وبما يتفق ومنهج مملكة البحرين وثقلها الإقليمي في هذا الخصوص.

وقال إن ذلك يأتي في ظل ما يوليه حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، من حرص دائم على مصلحة أبناء الوطن، والحرص الحثيث على دمج المحكومين في المجتمع، ليكونوا مواطنين صالحين في مجتمع واحد متكاتف، مؤكدًا أن هذه اللفتة الإنسانية الحانية من جلالته المعظم سيكون لها الأثر البالغ في نفوس المستفيدين منها.

وأضاف:" إن هذه الأوامر السامية تعد نموذجًا حقيقيًا لأسمى معاني حقوق الإنسان التي تتمتع بها ممكلة البحرين في ظل العهد الزاهر لجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، كما أنها تشكل طريقًا مضيئًا لتعزيز المنظومة الحقوقية المتطورة في مملكة البحرين، وتعكس الحرص على إرساء قيم التسامح وتعزيز التماسك المجتمعي والترابط الأسري وحماية النسيج الاجتماعي الذي يحظى برعاية سامية من صاحب الجلالة الملك المعظم».

بدوره، قال البروفيسور الدكتور فيصل الملا، إن المرسوم الملكي السامي يجسد الحرص الأبوي الكبير الذي يوليه جلالة الملك المعظم لشعبه الوفي وأبنائه المحكومين في مختلف القضايا، ويحمل العديد من المضامين السامية ومن أبرزها تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي ولم شمل الأسر بما يجسد قيم التسامح التي تعد سمة حضارية في مملكة البحرين.

وأضاف: "أن هذا العفو الكريم ليس غريبًا على جلالة الملك المعظم، فهو الأب الحاني على كافة أبنائه، والقائد والقدوة لهذا الوطن، ومسيرته المباركة التي تمضي بعزيمة وثبات، ولا شك أنّ العفو الكريم ومع المناسبات الغالية على الجميع، سوف تسهم في لمحافظة على استقرار الأسرة البحرينية وتماسك وصلابة المجتمع البحريني بجميع أطيافه وحماية نسيجه الاجتماعي، وضمان انخراط الجميع في المشاركة في المسيرة التنموية الشاملة، وبما يرسم معالم المستقبل الزاهر والمشرق لمملكة البحرين».

من جهته، قال الأستاذ حسام جابر المحاضر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إن جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه يحرص في جميع المناسبات الوطنية إن العفو الملكي السامي يأتي في ظل مناسبتين عزيزتين الأولى احتفالات البحرين باليوبيل الفضي لتولي صاحب الجلالة مقاليد الحكم والمناسبة الثانية هي حلول عيد الفطر المبارك، لتاتي الفرحة الكبيرة بالافراج عن 1584 فرد، وليحقق جلالته معادلة الرعاية الأبوية التي تتسم بها العلاقة بين قائد المسيرة وشعبه الوفي.

وقال:" إن هذه المبادرة أكدت حرص جلالته على تماسك المجتمع وتعميق الاستقرار في الأسرة البحرينية، وتمثل انعكاسًا حقيقيًا لما تعيشه مملكة البحرين في ظل العهد الزاهر لجلالة الملك المعظم من احترام وتعزيز لممارسة القيم والمبادرات الإنسانية والتسامح».

وأكد أن المبادرة السامية تؤكد أن مملكة البحرين تحتاج لكل مواطن فيها ليسخر طاقاته وقوته للاستمرار في النهضة والتطور في مختلف ميادين العمل والتنمية، كما أنها دليل على أن حب الوطن غالٍ جدًا ويجب أن يترجم التسامح إلى عمل مشترك من الجميع للاستمرار في رفع شأن مملكة البحرين في المحافل الإقليمية والدولية.

وقال:" إن هذه المبادرات وهذه الإنجازات ما كانت لتتحقق على أرض الواقع، ما لم تكن مستلهمة من نهج الرؤى الملكية السامية".

لقيت ترحيبًا من مجموعات حقوق الإنسان واعتبروها خطوه يحتذى بها..
فعاليات حقوقية دولية:

الأمر الملكي السامي بالعفو الشامل تترجم رؤية جلالة الملك الذي يؤمن بالسلام وتلاحم المجتمع البحريني

أكد المحلل السياسي والدبلوماسي ديفيد باول من العاصمة البريطانية لندن خلال اتصال هاتفي في نشرة أخبار تلفزيون البحرين، أن الأمر الملكي السامي بالعفو الشامل عن 1584 محكومًا هي لفتة إنسانية عظيمة ولقت ترحيب على المستوى المحلي والعالمي، مشيرا ان هذه الفتة الكريمة هي لفت عظيمة بمعانيها الإنسانية حيث تضمنت عددا كبيرا من الاشخاص الذين شملهم العفو الملكي وهي لفتة مهمة جدا من حضرة صاحب الجلالة.

وقد لقيت هذه المبادرة الملكية ترحيبا من قبل مجموعات حقوق الإنسان، منوها بان قانون العقوبات البديلة في البحرين هو العبارة بالأفراج من المحكوم عليهم وضمهم في خدمة المجتمع واعادة تأهيلهم، نتج عنه نجاح كبير خصوصا بانه يتيح فرصة لهم بالحصول على فرصة عمل وبناء حياة كريمة لهم ولعائلتهم وستؤدي هذه المبادرات إلى نتائج ايجابية ملحوظة، حيث ان مبادرة إعادة التأهيل مهمة جدا.

من جانبه أكد السيد ستيفن جونز المدير العام لمؤسسة " دبلوماسي بلس " ان العفو الملكي السامي هو انعكاس لجلالة الملك المعظم كملك يؤمن بالسلام و الوئام و يعكس رؤية جلالته في تأكيده على تلاحم المجتمع البحريني.

وأشار ستيفن جونز أن مرسوم العفو الذي

اصدره جلالة الملك حمد المعظم هو انعكاس لقيادته كملك يؤمن بالسلام و الوئام و لكنه ايضا انعكاسا لتصميم جلالته على انه البحرين يجب ان تمضي قدما كأمة متحدة ، حيث اننا شهدنا العديد من التطورات الايجابية الهامة في مملكة البحرين على مدى سنوات لذا يعد هذا القرار تاريخيا من خلال العفو عن هؤلاء الافراد وهو يعكس رؤية جلالة الملك في التأكيد على تلاحم مجتمع البحريني القوي و اتحاده و تصالح أفراده .

وأضاف أن مملكة البحرين و لديها مجتمع حر و مفتوحا تتوفر فيه فرص لأي شخص و كل شخص يريد المساهمة في بناء مجتمع وهذا وضع لا يمكن له أن يتحقق إلا بحماية الحقوق الأساسية .

وقال عوض شمص مستشار في البرلمان الأوروبي: إن العفو والإفراج خصوصاً مع حلول عيد الفطر السعيد أدخلت السعادة والسرور لدى جميع العائلات، وهذا يعد أكبر عفو ملكي في البلاد منذ أعوام، وهذا القرار يأتي استجابة لحرص الملك على تعزيز وحدة المجتمع البحريني وحمايته الاجتماعية، وهذه الخطوة مرحب بها عالمياً، حيث حرص جلالة الملك على إتاحة الفرصة للم الشمل و الاندماج في المجتمع والمشاركة في المسيرة التنموية الشاملة، وذلك بالإصلاحات والمعالجات الجذرية التي قامت بها المملكة في سبيل الارتقاء بحالة حقوق الإنسان وضمان مواءمتها مع المعايير الدولية ولا سيما التوجيهات الملكية التي ساهمت في تحقيق العديد من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى تعزيز وتمكين المرأة وما توليه المملكة بالمصالح العليا للأطفال كذلك، وكذلك إصدارها لقانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة، وهي مبادرات متفردة حققت البحرين العديد من الإنجازات العالمية، وساهمت في تقدم البحرين في العديد من المؤشرات المعنية برصد وتقييم حالة حقوق الإنسان بالدول ووضعتها في مقدمة الدول العربية في مجال البناء التنظيمي والمؤسسات والتشريعي الهادف لتعزيز احترام والتزام البحرين بحقوق الإنسان.

وأكد جاسم محمد رئيس المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، إن إصدار جلالة ملك البحرين هذا العفو يعتبر خطوة مباركة في مثل هذا اليوم، وخطوة إنسانية تعكس شخصية جلالته، وأيضاً أنه هذا العفو بدون أي شك هو يقوم على أساس التسامح، وكذلك التأهيل وإعادة دمج في المجتمع البحريني، وبدون شك هذا أيضاً يتماشى أيضاً مع سياسة البحرين القائمة على احترام حقوق الإنسان أجد أن هذه الخطوة بالفعل أنها كانت خطوة مباركة وتؤكد حرص مملكة البحرين في حقوق الإنسان والحفاظ على القوانين.

وأضاف رئيس المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ان هذا المرسوم الملكي يحمل في طياته الكثير من المعاني الإنسانية، وأجد أن العفو عن هذه المجموعة أو هذا العدد من الأشخاص الذين كانوا متورطين بأعمال شغب يمثل بصراحة فرصة إلى هؤلاء لأن يعودوا إلى عائلاتهم وأن تكون لهم بدايات جديدة وفرص للعودة إلى المجتمع والعودة إلى أعمالهم ومصالحهم، وبدون أي شك هذا أيضاً يدعم النسيج الاجتماعي داخل البلد.

من جانبه، ذكر الكاتب والمحلل السياسي الدكتور ظافر العجمي أن المرسوم بالعفو من جلالة الملك المعظم حمد بن عيسى آل خليفة له دلالات ولفتة إنسانية لجلالة الملك حيث اسهم ذلك في إعادة دمج المشمولين بالعفو في المجتمع مما عزز الإهتمام بمجال حقوق الإنسان مما يدل ان هذا المرسوم وبهذا الحجم اظهر ان جلالة الملك يمسك زمام الفعل الواعي ونحن أمام مكرمة ابوية ، كما ان العفو عن النزلاء تزامنًا مع العيد هو نعمة لا يعرفها إلا من تمتع بها واهلهم الاقربون وتصب في

تماسك وصلابة المجتمع والعمل على حماية لحمة المجتمع و العفو هو حصانة ضد التطرف، وان العفو هي من شيم الكبار وهو ليس الاول لجلالته كما انه يؤكد ان هناك حضور قوي للفكر الابوي لدى جلالته.

وأكد نون الله نون مارتيزز المستشار في الشؤون الأوروبية، ان هذه اللفتة الانسانية تعتبر خطوة مهمة جدا لمملكة البحرين ودول المنطقة وايضا للعالم اجمع وهوا مثال عظيم يحتذى به من قبل دول العالم، كما ان المبادرات العديدة التي نفذتها البحرين لا تمس فقط الجانب القانوني بل تتعدى ذلك الى الجانب الانساني الكبير جدا وتصنع مثلًا جميل لجميع الدول.

إلى ذلك أكد السيد فلاد التينو "خبير شؤون الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان" أن مبادرة جلالة الملك المعظم في العفو الشامل من أبرز الأمثلة على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، حيث ان التركيز على النسيج الاجتماعي أمراً مهما جداً، من خلال إعادة شمل المعفي عنهم ودمجهم في المجتمع، ومن المؤكد أن هذه المبادرة من أبرز الأمثلة لحقوق الإنسان، وأتمنى من جميع دول المنطقة الاحتذاء بهذا المثال الذي يبرزها جلالة ملك مملكة البحرين، وأيضاً مملكة البحرين هي في مقدمة الدول المنطقة في مجال حماية حقوق الإنسان.

وقال الأستاذ حسام جابر "المحاضر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية" ان جلالة الملك المعظم يحرص في جميع المناسبات الوطنية أن يشمل بعفوه السامي جميع أبناء شعبه، ليساهم في حماية المجتمع و نسيجه، وهذا ما عهدناه من الأب الحامي على أبناء شعبه دائماً جلالة الملك المعظم في الحفاظ على تماسك المجتمع البحريني، وتعميق الاستقرار في الأسرة البحرينية، ولعل أبرز دلالات هذا العفو أن جاء ليؤكد على ما نعيشه في مملكة البحرين في ظل هذا العهد الزاهر لجلالة الملك المعظم في احترام وتعزيز ممارسة القيم والمبادرات الإنسانية والتسامح، والدلالة الثانية أن البحرين تحتاج لكل مواطن فيها ليسخر طاقاته وقوته لاستمرار في النهضة والتطور في مختلف ميادين العمل، والدلالة الثالثة دليل حب هذا الوطن غالي جداً، ويجب أن يترجم التسامح إلى عمل مشترك إلى الجميع للاستمرار في رفع شأن مملكة البحرين (مملكة الإنسانية) في المحافل الإقليمية والدولية أيضاً.

وأضاف الأستاذ حسام جابر: بلا شك أن لدى مملكة البحرين رصيد لا يستهان فيه للعمل في مجال تعزيز وممارسة حقوق الإنسان، منذ إطلاق العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية في حقوق الإنسان، وترجمتها على أرض الواقع وعلى المستوى المحلي من خلال قوانين، وآليات وطنية تعزز مسيرة التقدم في مجال حقوق الإنسان، واحترام الكرامة الإنسانية. طبعاً هذه المبادرات وهذه الإنجازات ما كانت ستقع على أرض الواقع مالم تكن مستلهمة من نهج الرؤى الملكية السامية.

Bahrain pardons hundreds in largest amnesty in years

The pardons cover “those convicted for riot and criminal cases”

Bahrain›s king has pardoned 1,584 people facing criminal and «riot» charges, state media said Monday, in the largest such mass release in the Gulf nation in years.

The pardons cover «those convicted for riot and criminal cases», and were announced as Bahrain›s King Hamad bin Isa Al Khalifa marks 25 years since his ascension to the throne, BNA added.

Sayed Alwadaei, advocacy director for the Britain-based Bahrain Institute for Rights and Democracy (BIRD) said political prisoners were likely included in the pardon «as the term ‹riot› refers to those who demanded political change».

BIRD said the latest royal decree marks the «highest number of pardoned prisoners since the pro-democracy uprising in 2011,» when anti-government protests triggered a state crackdown.

The decree also comes ahead of the Muslim holiday of Eid al-Fitr which marks the end of the fasting month of Ramadan, an occasion that often elicits prison pardons from Gulf leaders.

In the wake of the Covid-19 pandemic, Bahrain›s interior ministry announced in 2020 the release of 1,486 prisoners including 901 who had received royal pardons on “humanitarian grounds”.

Bahrain›s King pardons more than 1,500 prisoners for Eid Al Fitr

The decree also marks the silver jubilee of King Hamad's accession to the throne

The announcement also coincides with the silver jubilee of the monarch's accession to the throne. The prisoners to receive pardons had all been found guilty in riot and criminal cases.

"Marking the silver jubilee of His Majesty's accession to the throne and on the occasion of Eid Al Fitr, His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa, the Supreme Commander of the Armed Forces, issued a royal decree pardoning inmates who have been convicted for riot and criminal cases," the National Communication Centre said in a statement on Monday.

The decree "aims to strike a balance between retribution and the humanitarian and social circumstances of the convicted inmates".

"It offers the opportunity for positive reintegration into society, promoting the values of human rights in line with the kingdom's approach in this regard," the statement added.

Leaders in Gulf countries, including the UAE, traditionally issue pardons as a sign of compassion on major holidays and events, such as Ramadan and Eid Al Fitr.

King Hamad has ruled Bahrain since February 14, 2002. The Rulers of the Emirates last month sent congratulatory messages to mark the silver jubilee of his accession.

Bahrain Releases 1,584 Prisoners, Including Life Sentences, in Major Pardon

The Kingdom of Bahrain announced on Monday the release of 1,584 prisoners, some of whom were serving life sentences and others who had been convicted in relation to the protests of 2011. This mass pardon includes individuals implicated in acts of violence or public disorder during political unrest.

The government's decision to release these prisoners also capitalizes on the "alternative sentences" law, enacted in 2017, which allows inmates who have completed at least half of their sentence to fulfill the remainder through community service, rehabilitation courses, or electronic monitoring, among other methods.

A statement from Bahrain's government communications office noted the waiver of all bail or related fees for the released individuals, indicating a comprehensive approach to this act of clemency. According to a government spokesperson, approximately 65% of those pardoned had been convicted on charges associated with riots, underscoring the political context of many incarcerations.

This mass pardon comes as Bahrain continues to navigate the aftermath of the 2011 anti-government uprising, primarily led by the Shi'ite opposition against the Sunni royal family's rule. The unrest was part of the wider Arab Spring protests, marking Bahrain as the only Gulf monarchy to experience significant turmoil during that period. Since then, the Bahraini government has been criticized for its harsh crackdown on dissent, leading to the imprisonment of thousands of protesters, journalists, and activists, often in mass trials.

Despite facing international scrutiny from entities like the United Nations for its trial and detention practices, Bahrain insists that its judicial proceedings adhere to international law standards. The introduction of the Alternative Sentencing Program in 2017 represents an effort to reform the penal system, having already benefitted nearly 6,500 prisoners, as per the government's statement.

THE STRAITS TIMES

Monday
April 2024

08

Bahrain releases 1,584 prisoners after pardon

Bahrain on Monday released 1,584 prisoners, including some serving life sentences and others convicted on charges related to protests that occurred in 2011.

The prisoners were pardoned. Bahrain has also released prisoners conditionally under a 2017 "alternative sentences" law, under which prisoners who had served at least half their sentence in jail were allowed to complete it outside via measures including community service, rehabilitation courses and electronic surveillance.

"Many of those released were originally convicted of violent crimes or public disorder offences. All Bail or related fees have been waived," the government communications office said in a statement.

About 65% of those released were convicted on charges related to riots, a government spokesperson told Reuters.

Bahrain has kept a lid on dissent since the mostly Shi'ite opposition staged a failed anti-government uprising in 2011.

"Since its introduction in 2017, the Alternative Sentencing Programme has benefited nearly 6,500 prisoners in Bahrain,» the government communications office statement said.

Bahrain pardons hundreds in largest amnesty in years

Bahrain's king has pardoned 1,584 people facing criminal and "riot" charges, state media said Monday, in the largest such mass release in the Gulf nation in years.

The announcement of the royal decree carried by the official Bahrain News Agency (BNA) did not specify whether political prisoners are among those to be released, though a rights group said it was likely.

BNA said that "this royal decree reflects his majesty's keenness to maintain the cohesion and stability of the Bahraini society, while protecting its social fabric".

The pardons cover "those convicted for riot and criminal cases", and were announced as Bahrain's King Hamad bin Isa Al Khalifa marks 25 years since his ascension to the throne, BNA added.

Sayed Alwadaei, advocacy director for the Britain-based Bahrain Institute for Rights and Democracy (BIRD) said political prisoners were likely included in the pardon "as the term 'riot' refers to those who demanded political change".

BIRD said the latest royal decree marks the "highest number of pardoned prisoners since the pro-democracy uprising in 2011," when anti-government protests triggered a state crackdown.

The decree also comes ahead of the Muslim holiday of Eid al-Fitr which marks the end of the fasting month of Ramadan, an occasion that often elicits prison pardons from Gulf leaders.

Bahrain has imprisoned scores of dissidents since the 2011 protest wave, when authorities backed by a Saudi military force crushed Shiite-led demonstrations demanding a constitutional monarchy and an elected prime minister.

In the wake of the Covid-19 pandemic, Bahrain's interior ministry announced in 2020 the release of 1,486 prisoners including 901 who had received royal pardons on "humanitarian grounds".

Bahrain›s king pardons hundreds in largest amnesty in years

The pardons are announced as Bahrain's King Hamad bin Isa Al Khalifa marks 25 years since his ascension to the throne and also coincides with Eid al Fitr festivities.

Bahrain's king has pardoned 1,584 people facing criminal and "riot" charges, state media has said, in the largest such mass release in the Gulf nation in years.

The announcement of the royal decree on Monday carried by the official Bahrain News Agency (BNA) did not specify whether political prisoners are among those to be released, though a rights group said it was likely.

BNA said that "this royal decree reflects his majesty's keenness to maintain the cohesion and stability of the Bahraini society while protecting its social fabric".

The pardons cover "those convicted for riot and criminal cases", and were announced as Bahrain's King Hamad bin Isa Al Khalifa marks 25 years since his ascension to the throne, BNA added.

Sayed Alwadaei, advocacy director for the Britain-based Bahrain Institute for Rights and Democracy (BIRD) said political prisoners were likely included in the pardon "as the term 'riot' refers to those who demanded political change."

‹Highest number of prisoners›

BIRD said the latest royal decree marks the "highest number of pardoned prisoners since the pro-democracy uprising in 2011," when anti-government protests triggered a state crackdown.

The decree also comes ahead of Eid al Fitr which marks the end of the fasting month of Ramadan, an occasion that often elicits prison pardons from Gulf leaders.

Bahrain has imprisoned scores of dissidents since the 2011 protest wave when authorities crushed demonstrations demanding a constitutional monarchy and an elected prime minister.

In the wake of the Covid-19 pandemic, Bahrain's interior ministry announced in 2020 the release of 1,486 prisoners including 901 who had received royal pardons on "humanitarian grounds".

Bahrain releases 1,584 prisoners after pardon

Bahrain on Monday released 1,584 prisoners, including some serving life sentences and others convicted on charges related to protests that occurred in 2011.

The prisoners were pardoned. Bahrain has also released prisoners conditionally under a 2017 "alternative sentences" law, under which prisoners who had served at least half their sentence in jail were allowed to complete it outside via measures including community service, rehabilitation courses and electronic surveillance.

"Many of those released were originally convicted of violent crimes or public disorder offences. All Bail or related fees have been waived," the government communications office said in a statement.

About 65% of those released were convicted on charges related to riots, a government spokesperson told Reuters.

Bahrain has kept a lid on dissent since the mostly Shi'ite opposition staged a failed anti-government uprising in 2011.

"Since its introduction in 2017, the Alternative Sentencing Programme has benefited nearly 6,500 prisoners in Bahrain," the government communications office statement said.

Bahrain releases 1,584 prisoners after pardon

Bahrain on Monday released 1,584 prisoners, including some serving life sentences and others convicted on charges related to protests that occurred in 2011.

The prisoners were pardoned. Bahrain has also released prisoners conditionally under a 2017 "alternative sentences" law, under which prisoners who had served at least half their sentence in jail were allowed to complete it outside via measures including community service, rehabilitation courses and electronic surveillance.

"Many of those released were originally convicted of violent crimes or public disorder offences. All Bail or related fees have been waived," the government communications office said in a statement.

About 65% of those released were convicted on charges related to riots, a government spokesperson told Reuters.

Bahrain has kept a lid on dissent since the mostly Shi'ite opposition staged a failed anti-government uprising in 2011.

"Since its introduction in 2017, the Alternative Sentencing Programme has benefited nearly 6,500 prisoners in Bahrain,» the government communications office statement said.

Bahrain pardons more than 1,500 in largest amnesty in years

Bahrain's king has pardoned 1,584 people facing criminal and "riot" charges, state media said Monday, in the largest such mass release in the Gulf nation in years.

The announcement of the royal decree carried by the official Bahrain News Agency (BNA) did not specify whether political prisoners are among those to be released, though a rights group said it was likely.

BNA said that "this royal decree reflects his majesty's keenness to maintain the cohesion and stability of the Bahraini society, while protecting its social fabric".

The pardons cover "those convicted for riot and criminal cases" and were announced as Bahrain's King Hamad bin Isa Al Khalifa marks 25 years since his ascension to the throne, BNA added.

Sayed Alwadaei, advocacy director for the Britain-based Bahrain Institute for Rights and Democracy (BIRD), said political prisoners were probably included in the pardon "as the term 'riot' refers to those who demanded political change".

BIRD said the latest royal decree marks the "highest number of pardoned prisoners since the pro-democracy uprising in 2011," when anti-government protests triggered a state crackdown.

However, a government spokesman told AFP: "There are no political prisoners in the Kingdom of Bahrain. No one is detained for expressing his or her peaceful political views.

"However, the authorities have a duty to investigate and if appropriate prosecute individuals — as in all countries — when conduct strays into violence or seeks to incite violence or hatred," the spokesman said.

The royal decree also comes ahead of the Muslim holiday of Eid al-Fitr, which marks the end of the fasting month of Ramadan, an occasion that often elicits prison pardons from Gulf leaders.

Bahrain has imprisoned scores of dissidents since the 2011 protest wave, when authorities backed by a Saudi military force crushed Shiite-led demonstrations demanding a constitutional monarchy and an elected prime minister.

In the wake of the COVID-19 pandemic, Bahrain's interior ministry announced in 2020 the release of 1,486 prisoners, including 901 who had received royal pardons on "humanitarian grounds".

Bahrain releases 1,584 prisoners after pardon

Bahrain on Monday released 1,584 prisoners, including some serving life sentences and others convicted on charges related to protests that occurred in 2011.

The prisoners were pardoned. Bahrain has also released prisoners conditionally under a 2017 "alternative sentences" law, under which prisoners who had served at least half their sentence in jail were allowed to complete it outside via measures including community service, rehabilitation courses and electronic surveillance.

"Many of those released were originally convicted of violent crimes or public disorder offences. All Bail or related fees have been waived," the government communications office said in a statement.

About 65% of those released were convicted on charges related to riots, a government spokesperson told Reuters.

Bahrain has kept a lid on dissent since the mostly Shi'ite opposition staged a failed anti-government uprising in 2011.

"Since its introduction in 2017, the Alternative Sentencing Programme has benefited nearly 6,500 prisoners in Bahrain,» the government communications office statement said.

Bahrain releases 1,584 prisoners after pardon

Bahrain on Monday released 1,584 prisoners, including some serving life sentences and others convicted on charges related to protests that occurred in 2011.

The prisoners were pardoned. Bahrain has also released prisoners conditionally under a 2017 "alternative sentences" law, under which prisoners who had served at least half their sentence in jail were allowed to complete it outside via measures including community service, rehabilitation courses and electronic surveillance.

"Many of those released were originally convicted of violent crimes or public disorder offences. All Bail or related fees have been waived," the government communications office said in a statement.

About 65% of those released were convicted on charges related to riots, a government spokesperson told Reuters.

Bahrain has kept a lid on dissent since the mostly Shi'ite opposition staged a failed anti-government uprising in 2011.

"Since its introduction in 2017, the Alternative Sentencing Programme has benefited nearly 6,500 prisoners in Bahrain," the government communications office statement said.

Bahrain Pardons Hundreds In Largest Amnesty In Years

Bahrain's king has pardoned 1,584 people facing criminal and "riot" charges, state media said Monday, in the largest such mass release in the Gulf nation in years.

The announcement of the royal decree carried by the official Bahrain News Agency (BNA) did not specify whether political prisoners are among those to be released, though a rights group said it was likely.

BNA said that "this royal decree reflects his majesty's keenness to maintain the cohesion and stability of the Bahraini society, while protecting its social fabric".

The pardons cover "those convicted for riot and criminal cases," and were announced as Bahrain's King Hamad bin Isa Al Khalifa marks 25 years since his ascension to the throne, BNA added.

Sayed Alwadaei, advocacy director for the Britain-based Bahrain Institute for Rights and Democracy (BIRD) said political prisoners were probably included in the pardon "as the term 'riot' refers to those who demanded political change".

BIRD said the latest royal decree marks the "highest number of pardoned prisoners since the pro-democracy uprising in 2011," when anti-government protests triggered a state crackdown.

King of Forgiveness

Faisal Fulad,

Secretary-General of the Bahrain Human Rights Watch Society

The reform era of His Majesty the King Hamad Bin Isa Al Khalifa (King of Forgiveness) is the era of royal pardon was distinguished by presenting many humanitarian initiatives that opened the way for the convict they must reintegrate into society as good citizens contributing to the comprehensive development process in the Kingdom, including the Measures and Sanctions Initiative Alternative and open prisons are initiatives that are unique to Bahrain at the Gulf and Arab levels.

At the same time, he noted the directives of His Highness Prince Salman bin Hamad Al Khalifa, the Crown Prince, to the Council of Ministers to provide training programs and offer job opportunities to those subject to the royal pardon, stressing that they must, with the comprehensive royal pardon, work to open a new page in their professional lives and work to serve the nation.

Fulad added that the royal pardon initiatives coincide with the support and support of the national human rights mechanisms in the Kingdom, represented by the National Institution for Human Rights, the Special Investigation Unit, the Commission for the Rights of Prisoners and Detainees, and the General Secretariat of Grievances are all national mechanisms It is concerned with providing all necessary guarantees to protect the rights of prisoners and providing them with full care in correctional and rehabilitation centres different.

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين

عفو ملكي شامل عن ١٥٨٤ محكوما حرصا على تماسك المجتمع

ولي العهد رئيس الوزراء يوجه بتوفير برامج تدريب وفرص عمل للمشمولين بالعفو

تغطية شاملة داخل العدد

جمعية البحرين
لمراقبة حقوق الإنسان
Bahrain Human Rights Watch Society
BHRWS
KING
OF
FORGIVENESS